الكتاب الثاني عشر





شرح المقدمة الآجرومية

تصنيف الإمام

محمد بن محمد بن آجرّام الصنهاجي

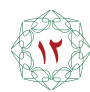
ت ٧٢٣ رحمه الله رحمة واسعة

أملاه فضيلة الشيخ

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين


برنامج مهمات العلم


١٢


شرح
المقدمة الآجرومية

شرح المقدمة الآجرامية

تصنيف الإمام

محمد بن محمد بن آجرام الصنهاجي

ت ٧٢٣ رحمه الله رحمة واسعة

أملاه فضيلة الشيخ

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي صَيَّرَ الدِّينَ مَرَاتِبَ وَدَرَجَاتٍ، وَجَعَلَ لِلْعِلْمِ بِهِ أُصُولًا وَمُهِمَّاتٍ، وَأَشْهدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ حَقًّا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صِدْقًا.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ؛ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ؛ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَحَدَّثَنِي جَمَاعَةٌ مِنَ الشُّيُوخِ وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُمْ، بِإِسْنَادِ كُلٍّ إِلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي قَابُوسَ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ؛ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**».

وَمِنْ آكَدِ الرَّحْمَةِ رَحْمَةُ المُعَلِّمِينَ بِالمُتَعَلِّمِينَ، فِي تَلْقِينِهِمْ أَحْكَامَ الدِّينِ، وَتَرْقِيَتِهِمْ فِي مَنَازِلِ اليَقِينِ.

وَمِنْ طَرَائِقِ رَحْمَتِهِمْ: إِيقَافُهُمْ عَلَى مُهِمَّاتِ العِلْمِ؛ بِإِقْرَاءِ أُصُولِ المُتُونِ، وَتَبْيِينِ مَقَاصِدِهَا الكُلِّيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الإِجْمَالِيَّةِ؛ لِيَسْتَفْتِحَ بِذَٰلِكَ المُبْتَدِئُونَ تَلَقِّيَهُمْ، وَيَجِدُ فِيهِ المُتَوَسِّطُونَ مَا يُذَكِّرُهُمْ، وَيَطَّلِعُ مِنْهُ المُنْتَهُونَ إِلَى تَحْقِيقِ مَسَائِلِ العِلْمِ.

وَهَٰذَا شَرْحُ الكِتَابِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ (بَرْنَامَجِ مُهِمَّاتِ العِلْمِ) فِي (سَنَتِهِ السَّادِسَةِ)، سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمِائَةِ وَالأَلْفِ، وَهُوَ كِتَابُ «المُقَدِّمَةُ الآجُرُّومِيَّةِ»، لِلْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصِّنْهَاجِيِّ المَعْرُوفِ بِـ(ابْنِ آجُرَّام)، المُتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ.

وَ(آجُرَّام) هو بمدِّ الهمزة وضمِّ الجيم وتشديد الرَّاء مفتوحةً؛ كما هو المعروف في لسانِ (البَرْبَرِ) الَّذين هم قوم المصنِّف، وبهَٰذَا ضبطه أحد علمائهم، وهو عليُّ بنُ سليمانَ الدِّمِنْتِي في كتابه «أشهرُ غُرَّة الأنوار»، وذكر أنَّ مَنْ لم يعرف لسان البربر يأتي به على غير هَٰذَا، وَلَا يزالُ مُستعملًا عند البربر في لسان العامَّة، يقولون: (آكُرَّام)؛ يريدون به: الرَّجلَ الصَّالحَ.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْعِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفَّقه الله:

لَمَّا كان مُتعلَّق علم النَّحو هو الكلامُ؛ درج النُّحاة على ٱستفتاح مصنَّفاتهم ببيانِ معناه، وقد عرَّفه المصنِّف مريدًا معناهُ الاصطلاحيَّ بقوله: (الكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْعِ)، **فله عندهم أربعة شروطٍ:**

أوَّلها: أن يكون **لفظًا**؛ وهو: الصَّوت المشتملُ على حرفٍ فأكثر من الحروف الهجائيَّة، وخصُّوه بالمستعمَلِ منها؛ وهو: الدَّالُّ على معنًى؛ نحو: زيْدٍ، دون المهمل ممَّا لا معنى له؛ نحو: ديْزٍ، وهو مقلوبُ (زيْدٍ)، فـ(أل) في قول المصنِّف (اللَّفْظُ)؛ عهديَّةٌ، يريد بها ما كان مُستعمَلًا من الألفاظِ دون المُهمَلِ، ويُسمَّى اللفظُ المُستعمَل: (قولًا).

وثانيها: أن يكون مركَّبًا؛ **والتَّركيبُ** هو: ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى فأكثرَ، ولا يريدون مُطلَق الضَّمِّ، بل يريدون ضمًّا مخصوصًا، وهو ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى على وجهٍ يفيدُ.

فـ(أل) في قولهم: (المُرَكَّبُ)؛ عهديَّةٌ؛ لأنَّهم يريد المفيد من المُركَّب دون غيره، وهو المُسمَّى عندهم: (مُسندًا).

وثالثها: أن يكون **مفيدًا**؛ وهو: ما يتمُّ به المعنى ويحسُن السُّكوت عليه من المتكلِّم.

ورابعها: أن يكون موضوعًا باللُّغة العربيَّة؛ أي: مجعولًا على معنًى تعرفه العربُ في لسانها؛ فالعرب وضعت كلمة (أسدٍ) للدِّلالة على الحيوان المعروف، ووضعت كلمة

(القلمِ) للدِّلالة على آلة الكتابة، فمعنى (**الوَضْعِ**) هنا هو: جعْل اللَّفظ دالًّا على معنًى تعرفه العرب في لسانِها.

فالكلام عند النُّحاة: هو اللَّفظ المركَّب المفيد بالوضع، على ما ذكرنا.

وأخلَصُ من هَٰذَا وأَلْخَصُ أن يُقال: الكلَام هو القول المُسنَد؛

فـ(القولُ) يتضمَّن: اللَّفظ والوضعَ.

و(المُسند) يتضمَّن: التَّركيب والإفادة.

فالمعاني الأربعة المعدودةُ شروطًا في حقيقة الكلام ترجع إلى معنيين هما: القول والإسناد.

وتُسمَّى الكلمة الواحدةُ: (قولًا مفردًا)، والكلام يتألَّف من كلماتٍ.

فمثال الكلام: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الرَّعد:١٦]؛ لأنَّهُ قولٌ مُسنَدٌ، فهو جامعٌ للشُّروط الأربعة عندهم، وهي: اللَّفظ، والوضع، والتَّركيب، والإفادة، المجموعةُ في قول المحقِّقين – كما تقدَّم –: القول المُسنَد.

ومثال الكلمة في الآية السَّالفة: (الله)، و(خالق)، و(كلُّ)، و(شيءٍ)؛ فهَٰؤُلَاءِ الأربع كلماتٌ أربعٌ في كلامٍ واحدٍ.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: ٱسمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

هَٰؤُلَاءِ المذكورات هنَّ أقسام الكلمة.

أمَّا أقسام الكلام فهي ثلاثةٌ: المفردُ، والجملة، وشبه الجملة؛ وكأنَّه أراد مجموعَ ما يتألَّف منه الكلام، وهو: الاسمُ، والفعلُ، والحرفُ الموضوع لمعنًى، فهي أجزاؤُه من جهة التَّركيب.

وكلُّ كلمةٍ عربيَّةٍ ترجع إلى أحد هَٰذِهِ الأقسام الثَّلاثة، فالتَّقدير لِمَا ذكره المصنِّف هو: (أقسام أجزاء الكلام ثلاثةٌ)، فأقسام الكلام هي الثَّلاثة المتقدِّمة: المفرد، والجملة، وشبه الجملة)، وهَٰذِهِ أقسامٌ لتلك الأجزاء؛

فالأوَّل: الاسم؛ وهو: ما دلَّ على معنًى في نفسه ولم يقترن بزمنٍ.

والثَّاني: الفعل؛ وهو: ما دلَّ على معنًى في نفسِه وٱقترنَ بزمنٍ ماضٍ، أو حاضرٍ، أو مستقبلٍ، مثل: أَنْفَقَ، يُنفقُ، أَنْفِقْ.

والثَّالث: الحرف؛ وهو: الموضوع لمعنًى في غيره؛ نحو (من) لمعنَى الابتداء، وتُسمَّى (حروفَ المعاني)؛ تمييزًا لها عن حروف المباني، وهي الحروف الهجائيَّة الَّتي تتركَّب منها الكلماتُ، فتُسمَّى (حروف المباني).



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، وَحُرُوفِ الخَفْضِ؛ وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَحَتَّى، وَحَاشَا، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَالبَاءُ، وَالكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ القَسَمِ؛ وَهِيَ: الوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ.

قال الشَّارح وفقه الله:

لمَّا بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حقيقةَ الكلام وأقسامَه؛ شرع يذكر العلامات الَّتي يتميَّز بها كلُّ قسمٍ من أقسامِ الكلمةِ عن غيره، وٱبتدأ ذَٰلِكَ ببيان علامات الاسمِ، ثمَّ أتبعها بعلامات الفِعْل، ثمَّ ختمَ بعلاماتِ الحرفِ.

فذكر أوَّلًا أربعَ علاماتٍ تُميِّز الاسمَ عن الفعلِ والحرفِ، وهي أدلَّة ٱسميَّة الكلمة؛ أي: يكون كلُّ واحدٍ منها دليلًا شاهدًا على أنَّ كلمة مَا هي ٱسمٌ.

فأوَّلها: (الخَفْض)؛ وهَٰذِهِ عبارة الكوفيِّين، ويُسمَّى عند البصريِّين بـ(الجرِّ)؛ وهو: الكسرة الَّتي يُحدِثها العاملُ أو ما نابَ عنها؛ كقولك: (مررتُ بالمسجدِ)، فالكسرة المُحرِّكة للدَّال هي (الخفض).

وثانيها: (التَّنْوِين)؛ وهو: نونٌ ساكنةٌ تَلحقُ آخر الاسم في الوصل لفظًا، وتفارقه خطًّا ووقفًا، يُدَلُّ عليها بتكرار الحركةِ؛ فتكون ضمَّتين، أو فتحتين، أو كسرتين؛ كقولك: (مررتُ بمحمَّدٍ اللَّيلةَ)، فالكسرتَان المُحرِّكتان للدَّال يُسمَّيانِ (تنوينًا).

وثالثها: دخول (أل) على الكلمةِ، فتكون أوَّلها؛ ككلمةِ (دَرْسٍ)، تدخلُ عليها فتصير (الدَّرس).

وأشار المصنِّف إلى هَٰذِهِ العلامة بقوله: (وَدُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ)، والمتقرِّر عند أهل العربيَّة أنَّ الكلمة المُكوَّنة من حرفينِ فأكثرَ يُنطَق بمسمَّاها لَا ٱسمِها؛ كَحَرْفَي الباء واللَّام، لا يُقال: البَاء واللَّام، وإنما يقال (بَلْ)، وحينئذٍ فلا يقال: (دخول الألف واللام)، بل يقال دخول (أل)، فالمُستحسَن في ذِكْر هَٰذِهِ العلامة إذا عُدَّت أن تقول: دخول (أل) على الاسم - كما تقدَّم -.

وأكمل من ذَٰلِكَ - كما ذكر السُّيوطيُّ وغيره - أن يُقال: دخولُ أداة التَّعريف علَى الاسمِ، **وعُدَّ هَٰذا أكملَ تحقيقًا لأمرين:**

أحدهما: للخلَاف في المُعَرِّف؛ أهو الألف واللَّام، أم الألف وحدَها، أمِ اللَّام وحدها؟

والآخر: لتندرج (أم) الحمريَّة، فأداة التَّعريف في لغة حِمْيَرَ (أم)، تُجعَل عندهم موقع (أل) في لسان العرب، ومنه حديث: «**لَيْسَ مِنْ أَمْبِرِّ أَمْصِيَامُ فِي أَمْسَفَرِ**». رواه أحمدُ بهَٰذَا اللَّفظ، وإسنادُه صحيحٌ، لكِنَّه وقعتِ الرِّواية فيه بالمعنى بلسان الصَّحابيِّ الَّذي رواهُ. نبَّه على ذَٰلِكَ الخطيبُ، وٱبن حجرٍ في «التَّلخيص»، فهو مرويٌّ بلغةِ أحد الصَّحابة من أهل اليمنِ، وأصلُه في «الصَّحيحين» بلفظ: «**لَيْسَ مِنْ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ**».

ورابعها: دخول (حُرُوفِ الخَفْضِ) عليها؛ كقول الله تعالى: ﴿ **عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا** ﴾ [الأعراف:٨٩]، فالاسمُ الأحسن (الله) ٱسمٌ؛ لدخول حرف الخفض (على) عليه.

وهَٰذِهِ العلامة راجعةٌ إلى العلامة الأولى، وهي: (الخفض)؛ لأنَّ الخفضَ من موجباتِه: دُخولُ حروفِه على الكلمة، فالخفض - كما ستعلم في آخر الكتاب - تارةً يكون بدخول حرف الخفض، وتارةً يكون بالإضافة، وتارةً يكون بالتَّبعيَّة لمخفوض.

ومن حروفِ الخفضِ: (حُرُوفُ القَسَمِ): (الوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ)؛ والمراد بـ(القسم): اليمينُ، وأفردَها عن حروف الخفض - وهي منها - لاختصاصها بالدِّلالة على اليمينِ؛ فذِكْرها من باب ذِكْر الخاصِّ بعد العامِّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَالفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربع علاماتٍ تُميِّزَ الفعلَ عنِ الاسمِ والحرفِ، هي أدلَّة فِعليَّة الكلمة؛

أوَّلها: دخول (قَدْ) الحرفيَّة على الكلمة، وتدخل على الماضي والمضارع؛ كدخولها على (أفلحَ) في قول الله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ ﴾ [الشَّمس:٩]، ودخولُها على (يعلم) في قوله تعالى: ﴿ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ﴾ [النُّور:٦٣].

وتَقْيِيدُ (قد) بالحرفيَّة ٱحترازٌ من (قد) الاسميَّة؛ فإنَّها لا تدخل في هَٰذَا، و(قد) الاسميَّة هي الَّتي بمعنى (حَسْب)؛ كقولك: قدْ زيدٍ درهمٌ؛ يعني: حسْبَ زيدٍ درهمٌ، فهو كافِيهِ، فالمراد علامةً للحرف هي: (قد) الحرفيَّة، دون الاسميَّة.

وثانيها وثالثها: دخول (السِّينِ وَسَوْفَ) عليه، ويختصَّان بالفعل المضارع وحدَه؛ كدخول (السِّين) على (يقول) في قول الله تعالى: ﴿ ۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة:١٤٢]، ودخول (سوف) على (يُؤتي) في قول الله تعالى: ﴿ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡ ﴾ [النِّساء:١٥٢].

ورابعها: دخول (تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ)، وتختصُّ بالفعل الماضي دونَ غيره، وتكونُ لاحقةً لآخره؛ كدخولها على (قال) في قول الله تعالى: ﴿ قَالَتۡ رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ ﴾ [التَّحريم:١١]، فالتَّاء المذكورة تاء تأنيثٍ ساكنةٌ.

وخُصَّتْ تاء التَّأنيث بالذِّكْر لخفَّتها، وأُلحقت بها غيرها من التَّاءات، **فالتَّاءات الَّتي تدلُّ على الفعل ثلاثٌ:**

الأولى: تاء التَّأنيث السَّاكنة؛ نحو: (قالت).

والثَّانية: تاء المتكلِّم الَّتي للفاعل؛ نحو: (تُبتُ).

والثَّالثة: تاء المخاطَب أو المُخاطَبة؛ نحو: (تُبتَ) و(تُبتِ).

ولم يذكرِ المصنِّف علامةً للأمر أسوةً بقسيميه الماضي والمضارع؛ لأنَّه جارٍ على مذهب الكوفيِّين الَّذين يجعلون الأمر تابعًا للمضارع غير مُستقلٍّ عنه، ولأجلِ تبعيَّته لم يذكر له علامةً على وجه الاستقلال.

والصَّحيح: أنَّ فعل الأمر مستقلٌّ بنفسه، وعلامتُه: دَلالته على الطَّلب، ودخول ياء المخاطَبَة أو نونُ التَّوكيد عليه.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَالحَرْفُ: مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الفِعْلِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ علامةً واحدةً تُميِّز الحرفَ عنِ الاسمِ والفعلِ، وهي دليل حرفيَّة الكلمةِ، وتلك العلامة عدميَّةٌ لا وجوديَّةٌ؛

فعلامة الحرف: أنَّه (لَا يَصْلُحُ مَعَهُ) شيءٌ من العلامات المتقدِّمة للاسم أوِ الفعْل، والمراد بـ(الصَّلاحيَّة): صِحَّة تركيب الكلام في لغة العرب؛ ومنه: (هل) في قول الله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان:١].

فمهما ٱستعملتَ معها شيئًا من علامات الاسم أو الفعل الَّتي تقدَّمت؛ فإنَّها لا تصحُّ وضعًا كذَٰلِكَ في اللِّسان العربيِّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

❊ ❊ ❊

قال الشَّارح وفَّقه الله:

لَمَّا بيّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُتعلَّق النَّحو - وهو الكلام - ذكر هنا حُكمَه، فالمذكور هنا هو: حُكمُ الكلام.

فإنَّ المقصود عند النُّحاة: بيان الأحكام الَّتي تجري على الكلام، والَّتي أشاروا إليها بقولهم (**بَابُ الإِعْرَابِ**).

والإعراب عند النُّحاة مُقيَّدٌ بثلاثة أمورٍ:

أَوَّلها: أنَّه تغييرٌ؛ والمرادُ به: الانتقال بين علامات الإعراب الآتي ذِكْرها، فيُنقَل من الضَّمِّ إلى الفتح إلى الجرِّ؛ باعتبار العوامل.

وثانيها: أنَّ محلَّ التَّغيير هو أواخر الكلمة، دون أوائلها وأواسطها، والتَّغيير حقيقيٌّ أو حُكميٌّ.

وثالثُها: أنَّ سبب حدوث التَّغيير هو ٱختلاف العوامل الدَّاخلة على الكلمة.

والعوامل: جمع عامِل، وهو عندهم المقتضي للإعرابِ - أي: مُوجِبه -، فهناك عواملُ توجِب الرَّفع، وعواملُ تُوجِب النَّصب، وعواملُ تُوجِب الخفضَ، وعواملُ تُوجِب الجزمَ.

وهَٰذَا التَّغيير نوعان:

أحدهما: لفظيٌّ؛ وهو: مَا لا يمنع من النُّطق به مانعٌ؛ كقولك: (جاء المؤمنُ)، و(رأيتُ المؤمنَ)، و(مررتُ بالمؤمنِ)؛ فإنَّ حركة (النُّون) المتغيِّرةَ لاختلاف العوامل الدَّاخلة على الكلمة لم يمنع من النُّطق بها مانعٌ؛ ضمًّا، وفتحًا، وخفضًا.

والآخر: تقديريٌّ؛ وهو: ما يمنع من النُّطق به مانعٌ.

وموانع النُّطق ثلاثةٌ:

أوَّلها: التَّعذُّر؛ فيما كان آخره ألفًا لازمةً تُقَدَّر عليها جميع الحركات؛ مثل: (موسى).

وثانيها: الثِّقَل؛ فيما كان آخره واوًا أو ياءً لازمةً، فتُقَدَّر عليها الضَّمَّة والكسرة، وتظهر عليها الفتحة؛ مثل: (المُزَكِّي).

وثالثُها: ٱشتغال المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ فيما كان مضافًا إلى ياء المتكلِّم، فتُقَدَّر عليها جميع الحركاتِ؛ مثل: (كتابي).

فمثلًا: إذا قلت: (جاء موسىَ)؛ فموسى: حُكمُه الرَّفع، ولم تظهر علامتُه، بل قُدِّرت؛ لأجل التَّعذر.

وإذا قلت: (جاء المُزَكِّي)؛ فالمزكِّي: ٱسمٌ مرفوعٌ، ولم تظهر علامتُه؛ لأجل الثِّقَل.

وإذا قلت: (جاءَ غلامي)، أو (أخذتُ كتابي)؛ فـ(غلامي): ٱسمٌ مرفوعٌ، و(كتابي): ٱسمٌ منصوبٌ، ولم تظهرِ العلامة فيهما؛ لاشتغال المحلِّ بالحركةِ المناسبةِ لوضع الكلمة، وهي: الكسرة؛ لمجيئها قبل ياء التَّكلُّم.

ويُقال: (الحركةُ المناسِبة) مع (أل)، ويُقال: (حَرَكَةُ المناسَبةِ)؛ إذا جردَّت كلمةَ (الحركة) من (أل).



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَٰلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَٰلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ أقسام الإعراب أربعةٌ، وعدَّها بقوله: (رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ)، ولكلِّ واحدٍ منها علاماتٌ سيذكرها إن شاء الله فيما يُستقبَل.

والرَّفع هو: تغييرٌ يلحق آخر الاسم، والفعل المضارع الَّذي لم يتَّصل بآخره نون الإناث أو نون التَّوكيد؛ لدخول عاملٍ ما، **وعلامتُه**: الضمَّة، أوما ينوب عنها.

والنَّصب هو: تغييرٌ يلحق آخر الاسم، والفعل المضارع الَّذي لم يتَّصل بآخره نون الإناث أو نون التَّوكيد؛ لدخول عاملٍ ما، **وعلامتُه**: الفتحة، أو ما ينوب عنها.

والخفض: هو تغييرٌ يلحق آخر الاسمِ فقط؛ لدخول عاملٍ ما، **وعلامته**: الكسرة، أو ما ينوب عنها.

والجزمُ: تغييرٌ يلحق آخر الفعلِ المضارعِ الَّذي لم يتَّصل بآخره نون الإناث أو نون التَّوكيد فقط؛ لدخول عاملٍ ما، وعلامتُه: السُّكون، أو ما ينوب عنها.

وهَٰذِهِ الأقسام الأربعةُ على ثلاثة أنواعٍ:

الأوَّل: ما هو مشتركٌ بين الأسماء والأفعال؛ وهو: الرَّفع، والنصب.

والثَّاني: ما هو مختصٌّ بالأسماء؛ وهو: الخفض؛ فلا تعلُّق له بالأفعال أبدًا، ولا يمكن أن يأتي فعلٌ مخفوضٌ.

والثَّالث: ما هو مختصٌّ بالأفعال؛ وهو: الجزم؛ فلا تعلُّق له بالأسماء أبدًا، ولا يمكن أن يأتي ٱسمٌ مجزومٌ.

وليس من هَٰذِهِ الأقسام شيءٌ للحروفِ؛ لأنَّها جميعًا مبنيَّةٌ، **والمبنيُّ**: هو ما لا يتغيَّر آخرُه مع تَغيُّر دخولِ عاملٍ عليه، فيلزم حركةً مُطَّردةً.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلاماتِ الإِعْرَاب

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا **الضَّمَّةُ** فتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاِسْمِ المُفْرَدِ مُطْلَقًا، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ مُطلقًا، وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا **الوَاوُ** فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ؛ وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكِ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

وَأَمَّا **الأَلِفُ** فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا **النُّونُ** فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ؛ إِذَا ٱتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

لمَّا بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حقيقةَ الإعراب، وأنواعَه، وقَسَّمه على الأنواعِ المتقدِّمة = أتبعها ببَابٍ في (**مَعْرِفَةِ عَلامَاتِ الإِعْرَاب**)، ذكر فيه أنَّ لكلِّ قسمٍ من أقسام الإعراب الَّتي تقدَّمت علاماتٍ يتميَّز بها عن غيرِه، وٱبتدأ ذَٰلِكَ بـ(الرَّفع)؛ فذكر أنَّ (**لِلرَّفْعِ** أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ)؛ هي: (الضَّمَّةُ، وَالوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ).

والأصل في علامات الرَّفع: الضَّمَّة، فهي أمُّ الباب، وما عداها نائبٌ عنها، فالرَّفع له أربع علاماتٍ؛ واحدةٌ أصليَّةٌ؛ هي: الضَّمَّة، وثلاثٌ فرعيَّةٌ؛ هي: الواو، والألف، والنُّون.

فالعلامة الأولَى - وهي (**الضَّمَّةُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ):

الأوَّل: (الِاسْمُ المُفْرَدُ)؛ والمراد به هنا: ما ليس مثنًّى، ولا مجموعًا، ولا من الأسماء الخمسة؛ نحو: (محمَّدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩]، فـ(مُحمَّدٌ): ٱسمٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضَّمَّة.

والثَّاني: (جَمْعُ التَّكْسِيرِ)؛ وهو: الجمع الَّذي تَكَسَّرت صورة مفردِه - أي: تغيَّرت -؛ نحو: (رجالٌ) جمع (رجلٍ)، تغيَّرت صورته بزيادة (الألف) بعد (الجيم)، ومنه قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب:٢٣]، فـ(رجالٌ): ٱسمٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضَّمَّة؛ لأنَّه جمع تكسيرٍ.

والثَّالث: (جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ)؛ وهو: جمع الإناث الَّذي خُتِم مفردُه بألفٍ وتاءٍ مزيدتين.

وأُضيف إلى (التَّأنيث) لأنَّ مفرده مؤنَّثٌ، وأُضيف إلى (السَّلامة) لأنَّ المفرد فيه سَلِم من التَّغيير؛ مثاله: (المؤمناتُ) جمع (مؤمنةٍ)، قال الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٠]، فـ(المؤمناتُ): ٱسمٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضَّمَّة؛ لأنَّه جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ.

والأَوْلى أن يُقال في الموضع الثَّالث: (الجمعُ الَّذي خُتِم بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، وما أُلحِق به)، **فيندرج فيه على هَٰذَا الوضع ثلاثة أنواعٍ**:

أحدها: ما كان مؤنَّثًا وجُمِعَ جَمْعَ مؤنَّثٍ سالمٍ؛ كـ(الهندات) جمعُ (هندٍ).

والثَّاني: ما كان جمعًا لغير المؤنَّث وخُتِم بالألف والتَّاء؛ مثل: (الحَمَّاماتُ)، فالحَمَّامُ مُذَكَّرٌ، ويجري عليه الحُكم المذكور.

والنَّوع الثَّالث: ما أُلحِق به ممَّا آخره ألفٌ وتاءٌ وليس جمْعًا؛ مثل (عرفاتٌ)؛ فهي كلمةٌ لا تدلُّ على جمعٍ، لكِنَّها تأخذ أحكام الجمع المختوم بالألف والتَّاء.

والرَّابع: (الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) من لواحقِه، ومنه: (يغفر) في قول الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٨٤]، فـ(يغفرُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضَّمَّة؛ لأنَّه لم يتَّصل به شيءٌ من لواحقه.

وشرطُه: ألَّا يتقدَّم عليه ناصبٌ ولا جازمٌ - كما سيأتي -، فإن تقدَّمه ناصبٌ أو جازمٌ تغيَّر هَذَا الحُكم.

ولواحق المضارع خمسٌ:

أوَّلها: نون الإناثِ، ولا يُقال: (نون النِّسوة) في الأصحِّ؛ لاختصاص (النِّسوة) بالإناث من بنات آدم، والأمر أَعَمُّ من ذَٰلِكَ.

وثانيها: نون التَّوكيد خفيفةً أو ثقيلةً.

وثالثها: ألف الاثنينِ.

ورابعها: واو الجماعة.

وخامسها: ياء المخاطَبة.

فهَٰؤُلَاءِ الخمس هي لواحق الفعل المضارع.

والعلامة الثَّانية - وهي (**الوَاوُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ):

الأوَّل: (جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ)؛ وهو: الجمع الَّذي خُتِم مفرده بواوٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ، وما أُلْحِقَ به.

وأُضيف إلى (التَّذكير) لأنَّ مفرده مُذَكَّرٌ، وأُضيف إلى (السَّلامة) لأنَّ المفرد فيه سَلِم من التَّغيير؛ نحو: (المؤمنون) جمع (مؤمنٍ)، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب:٢٢]، فـ(المؤمنون): اسمٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الواوُ؛ لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ.

والثَّـاني: (الأَسْـمَاءُ الخَمْسَـةُ؛ وَهِـيَ: أَبُـوكَ، وَأَخُـوكَ، وَحَمُـوكِ، وَفُـوكَ، وَذُو مَـالٍ)، و(**الحمو**): ٱسمُ قرابة المرأة من جهة زوجِها، فإذا أُضيفَ للكافِ فهي بكسرِهَا، فيُقال: (حموكِ)، وربَّما أُطلِق أيضًا على قرابة الرَّجل من جهة زوجتِه، فيسوغ فيه (حموكَ)، لكِنَّ الأشهر هو كَسْرُه (حموكِ)؛ فوضْعُه في الأصل لقرابة المرأة.

و(**ذو**) هو خامسُها، ولا تختصُّ الإضافة فيه لـ(لمال) كما فعل المصنِّف - فقال: (وَذُو مَالٍ) -، فإذا أُضيفتْ لغير (المـال) جرت مجرى ما ذكرَ، ولـو أضافها إلى غير المـال كـ(العلم) لكانَ أشرفَ وأليقَ وأنسبَ للمحلِّ، فإن المقامَ مقامُ تعليمٍ.

وزاد بعضُـهم (هنـوكَ)، وهـي كلمـةٌ يُكنَى بها عـمَّا يُسـتقبَحُ، والأشـهر فيهـا: إعرابُها بالحركاتِ، وأمَّا إعرابها بالحروف فقليلٌ؛ ولهَذا أهملها المصنِّف، وجرى عليه المصنِّفون لكتب الابتداء في النَّحو، فالأسماء عندهم خمسةٌ.

وهَـٰذِهِ الأسـماء الخمسةُ تُرفع بـالواو؛ نحـو (أبونـا)، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القصص]، فـ(أبو): ٱسمٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّة؛ لأنَّه من الأسماء الخمسة.

والعلامة الثَّالثة - وهـي: (**الأَلِفُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) في موضـعٍ واحـدٍ، وهـو (تَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً).

والمثنَّى هو: الاسم الدَّالُّ على ٱثنين، ولَحِق آخر مفرده ألفٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ؛ نحو: (رجلانِ) مثنَّى (رجلٍ)، ومنه قول الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة:٢٣]؛ فـ(رجلان): ٱسمٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّة؛ لأنَّه مثنًّى.

والعلامة الرابعـة - وهـي: (**النُّونُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي) موضـعٍ واحـدٍ، وهـو (الفِعْلُ المُضَارِعُ؛ إِذَا ٱتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ) - وهو: الألفُ -، نحو: يفعلَان، وتفعلان.

(أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ) – وهو: الواو –، نحو: تفعلون، ويفعلون.

(أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ) – وهو الياء –، نحو: تفعلين.

فهو فعلٌ مضارعٌ ٱتصلت به ألف الاثنينِ، أو واو الجماعةِ، أو ياء المخاطَبةِ، وسياقُه في هَٰذِهِ الخمسة: (تفعلان ويفعلان، وتفعلون ويفعلون، وتفعلين).

وتُسمى هَٰذِهِ الأفعال بالبناء المذكور: الأفعال الخمسة.

ولا يُراد عينُها، بل وزنُها، فكلُّ فعلٍ ورد على هَٰذا البناء هو مندرجٌ في الأفعال الخمسة.

وتسميتها بـ(الأمثلة الخمسة) أَوْلى؛ لئلَّا يُتَوَهَّم ٱختصاصُها بما يذكره النُّحاة من الأمثلة، فيقال: (الأمثلة الخمسةُ) عِوَضًا عن (الأفعال الخمسة).

وذهب بعض المحقِّقين – كابن هشامٍ والأزهريِّ – إلى أنَّها أمثلةٌ ستَّةٌ؛ لأنَّ (تفعلان) – بالتَّاء في أوَّله – يجيء للمؤنَّث والمذكَّر، فكتابتُها خمسةٌ، وأما عَدُّها في الحقيقة فستَّة أمثلةٍ؛ تقول في حقِّ رجلين: (تحفظَان العلم)، وتقول في حقِّ ٱمرأتين: (تحفظان العلم)؛ فيقع في حقِّ المذكَّر والمؤنَّث على حدٍّ سواءٍ.

وهَٰذِهِ الأفعال – كما سلف – تُرفَع بثبوت النُّون، ومنه: (تعلمون) في قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ١٦﴾ [التَّوبة]، فـ(تعملون): فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ثبوت النُّون؛ لأنَّه من الأمثلة السِّتَّة.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلامَاتٍ: الفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا **الفَتْحَةُ** فتكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاِسْمِ المُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالفِعْلِ المُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا **الأَلِفُ** فَتكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ؛ نَحْوَ: (رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ.

وَأَمَّا **الكَسْرَةُ** فتكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا **اليَاءُ** فتكُونُ عَلامَةً لِلنَّصبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ.

وَأَمَّا **حَذْفُ النُّونِ** فَيَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

لمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من علامات القسم الأوَّل من أقسام علامات الإعراب - وهو الرَّفع -؛ أتبعه بعلامات القسم الثَّاني - وهو النَّصب.

فذكر أنَّ (**لِلنَّصْبِ** خَمْسَ عَلَامَاتٍ)؛ هي: (الفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ).

والأصل في علامات النَّصب هو: الفتحة؛ فهي أمُّ الباب، وما عداها نائب عنها فللنَّصبِ خمسُ علاماتٍ؛ واحدةٌ أصليَّةٌ؛ وهي: الفتحة، وأربعٌ فرعيَّةٌ؛ وهي: الألف، والكسرة، والياء، وحذف النُّون.

فالعلامة الأولى - وهي (**الفَتْحَةُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِع):

الأوَّل: (الاِسْمُ المُفْرَدُ)، وتقدَّم معناه؛ نحو: (أجل) في قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [البقرة:٢٣٥]؛ فـ(أجلَه): ٱسمٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

والثَّاني: (جَمْعُ التَّكْسِيرِ)، وتقدَّم معناه أيضًا؛ نحو (القواعد) في قول الله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [البقرة:١٢٧]؛ فـ(القواعد): ٱسمٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنَّه جمع تكسيرٍ.

والثَّالث: (الفِعْلُ المُضَارِعُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) من لواحقه.

والمراد بـ(**النَّاصب**): عوامل النَّصب؛ وهي: حروفه، وعِدَّتها عشرةٌ، سيذكرها المصنِّف في (باب الأفعال)؛ نحو (نبرح) في قول الله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ﴾ [طه:٩١]؛ فـ(نبرح): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

والعلامة الثَّانية - وهي (**الأَلِفُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي) موضعٍ واحدٍ؛ (فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ؛ نَحْوَ: (رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ)) وحماكِ وفاكَ وذا علمٍ؛ فإنَّ (أبا)، و(أخا)، و(حما)، و(فا)، و(ذا) أسماءٌ منصوبةٌ، وعلامة نصبها الألفُ نيابةً عن الفتحة؛ لأنَّها من الأسماء الخمسة.

والعلامة الثَّالثة - وهي (**الكَسْرَةُ**): (تَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ) في موضعٍ واحدٍ، (فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ)، وتقدَّم معناه؛ مثل: (المسلمات) في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]؛ فـ(المسلمات): ٱسمٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الكسرةُ نيابةً عن الفتحة؛ لأنه جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ.

وسبق أنْ عرفت أنَّ الأَوْلى في هَٰذَا الموضع أن يُقال: (الجمع الَّذي خُتِمَ آخره بألفٍ وتاءٍ، وما أُلحِق به)؛ ليعمَّ الأنواع الثَّلاثة الَّتي سبق سرْدُها.

والعلامة الرَّابعة - وهي (**اليَاءُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ) **في موضعين**:

الأوَّل: (التَّثْنِيَةُ)، وتقدَّم معنى (المثنَّى)؛ نحو: (رجلين) في قول الله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ﴾ [القصص:١٥]؛ فـ(رجلين): ٱسمٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الياء نيابةً عن الفتحة؛ لأنَّه مثنًّى.

والثَّاني: جمع المذكَّرِ السَّالمُ، فـ(أل) في قول المصنِّف: (الجَمْع) عهديَّةٌ، يُراد بها جمع المذكَّرِ السَّالمُ دون غيره، وتقدَّم معناه؛ مثل: (المُحسنين) في قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٣٤﴾ [آل عمران]؛ فـ(المحسنين): ٱسمٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الياء نيابةً عن الفتحة؛ لأنَّه جمع مذكَّرٍ سالمٌ.

والعلامة الخامسة - وهي (حَذْفُ النُّونِ) -: تكون (عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي) موضعٍ واحدٍ؛ في الأمثلة السِّتَّة الَّتي تقدَّمت؛ وهي ما كان من الأفعال على وزنِ (تفعلان، يفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين)؛ مثل: (تفعلوا) في قول الله: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤]؛ فـ(تفعلوا): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه حذف النُّون؛ لأنَّه من الأمثلة السِّتَّة.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَالفَتْحَةُ.

فَأَمَّا **الكَسْرَةُ** فتكُونُ عَلَامَةً لِلْخفضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاِسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا **اليَاءُ** فتكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ.

وَأَمَّا **الفَتْحَةُ** فتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الاِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ علامات القسم الثَّالث بعد فراغه من علامات القسمين الأوَّلين - الرَّفع والنَّصب -، فالمذكور هنا علامات الخفض.

فذكر أنَّ: (**لِلْخَفْضِ** ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ)؛ هي: (الكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَالفَتْحَةُ).

والأصلُ في علامات الخفض هي: الكسرة، فهي أمُّ الباب، وما عداها نائبٌ عنها، فالخفض له ثلاث علاماتٍ: واحدةٌ أصليَّةٌ؛ هي: الكسرة، وٱثنتان فرعيَّتان؛ هما: الياء والفتحة.

فالعلامة الأولى - وهي (**الكَسْرَةُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِع):

الأوَّل: (الاِسْمُ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ)؛ **والمنصرف** هو: المنوَّن - أي: القابل للتَّنوين -؛ نحو: (قريةٍ) في قوله الله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة:٢٥٩]، فـ(قريةٍ): ٱسمٌ مخفوضٌ، وعلامة خفضه الكسرة، وهو منصرفٌ لِلُحوق التَّنوين له.

والثَّاني: (جَمْعُ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ)، وتقدَّم بيان معنى جمع التَّكسير، ومعنى المنصرف؛ نحو: (رجالٍ) في قول الله تعالى: ﴿ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الجن:٦]، فـ(رجالٍ): ٱسمٌ مخفوضٌ، وعلامة خفضه الكسرة، وهو منصرفٌ للحوق التَّنوين به مع كونه جمعَ تكسيرٍ.

والثَّالث: (جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ)، وتقدَّم معناه؛ مثل: (العادياتِ) في قول الله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴿١﴾ ﴾ [العاديات]، فـ(العادياتِ): ٱسمٌ مخفوضٌ، وعلامة خفضه الكسرة.

ولم يشترطِ المصنِّف في جمع المؤنَّث السَّالمِ أن يكون منصرفًا كما ٱشترطه في جمع التَّكسير؛ لأنَّ جمع المؤنَّث السَّالمَ لا يكون إلَّا منصرفًا، بخلاف جمع التَّكسير؛ ففيه المنصرفُ وفيه ما لا ينصرفُ.

وسبق أن عرفتَ أنَّ الأَوْلى في هَٰذَا المحلِّ أن يقالَ: الجمع الَّذي خُتم بألفٍ وتاءٍ مزيدتين وما أُلحق به.

والعلامة الثَّانية - وهي: (**اليَاءُ**) -: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ):

الأَوَّل: (الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ) الَّتي تقدَّمت؛ فتقولُ: (مررتُ بأبيك، وأخيك، وذي علمٍ)، (وأخذتُ فَأْلك من فيك)، وتقولُ للمرأة: (تَسَتَّري من حميكِ)، فـ(أبي) و(أخي) و(ذي) و(في) و(حمي): أسماءٌ مخفوضةٌ، وعلامة خفضها الياء؛ لأنَّها من الأسماء الخمسة.

والثَّاني: (التَّثْنِيَةُ)، وتقدَّم معناها؛ مثل: (غلامينِ) في قول الله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ ﴾ [الكهف:٨٢]، فـ(غلامين): ٱسم مخفوضٌ، وعلامة خفضه الياء نيابةً عن الكسرة؛ لأنَّه مثنًّى.

والثَّالث: جمع المذكَّرِ السَّالمُ، فـ(أل) في قول المصنِّف: (الجَمْع) عهديَّةٌ، فالمراد هو جمع المذكَّرِ السَّالمُ دون غيره؛ مثل: (المؤمنين) في قول الله تعالى: ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ

رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [التَّوبة]، فـ(المؤمنين): ٱسمٌ مخفوضٌ، وعلامة خفضه الياء نيابةً عن الكسرة؛ لأنَّه جمع مؤنَّثٍ سالمٌ.

والعلامة الثَّالثة – وهي: (**الْفَتْحَةُ**) –: (تَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ)؛ وهو: الاسم الَّذي لا يدخله التَّنوين.

والأصل في الأسماء أنَّها منصرفةٌ، فإذا وُجد مانعٌ من موانع الصَّرف لم تُنوَّن؛ مثل: (أحمد) في قولك: (تَمَسَّك بسُنَّة أحمدَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فـ(أحمدَ): ٱسم مخفوضٌ، وعلامة خفضه الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرف.

ويُجَرُّ الممنوع من الصَّرف بالفتحةِ بدل الكسرة، ما لم يكن مضافًا أو مُحلًّى بأداة التَّعريف، فإذا كان على واحدةٍ من هاتين الحالتين جُرَّ بالكسرة.

فمثلا: (مساجد)؛ كلمةٌ ممنوعةٌ من الصَّرف؛ لأنَّها على زنة (مفاعل) – وهي صيغةٌ من صِيَغ منتهى الجموع –، فتقول: (مررتُ بمساجدَ كثيرةٍ)، فـ(مساجد): ٱسمٌ مخفوضٌ، وعلامة خفضه الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرف، فإذا أضفته أو حَلَّيته بأداة التَّعريف رجع خفضُه إلى الكسرة؛ تقول: (مررتُ بالمساجدِ)، أو (مررتُ بمساجدِ الرِّياض)؛ فالأوَّل: وقعت (المساجد) فيه مُحلَّاةً بأداة التَّعريف (أل)، والثَّاني: وقعت كلمة (مساجد) مضافةً، فرجع جرُّهما إلى الكسرة.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالحَذْفُ.

فَأَمَّا **السُّكُونُ** فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ.

وَأَمَّا **الحَذْفُ** فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ، وَفِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفَّقه الله:

لَمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذِكْر علامات القسم الأوَّل، والثَّاني، والثَّالث من أقسام الإعراب - وهي: الرَّفع، والنَّصب، والخفض -؛ أتبعها بعلامات القسم الرَّابع، وهو: الجزم.

فذكر أنَّ: (**لِلْجَزْمِ**) عَلَامَتَين؛ هما: (السُّكُونُ، وَالحَذْفُ).

والأصل في علامات الجزم هو: السُّكون؛ فهي أمُّ الباب، وما عداها نائبٌ عنها، فالجزمُ له علامتان: واحدةٌ أصليَّةٌ؛ هي: السُّكون، والأخرى فرعيَّةٌ؛ وهي: الحذف.

و(أل) في (الحَذْف) عهديَّةٌ؛ فمقصوده: حذف الحرف خاصَّةً؛ لأنَّ الجزم كلُّه حذفٌ؛ فمنه حذف حركةٍ؛ وهو السُّكون، ومنه حذف حرفٍ؛ وسيأتي بيانه. فَيَكُونُ فِي **فالعلامة الأولى** - وهي (**السُّكُونُ**) -: تكون (عَلَامَةً لِلْجَزْمِ) في موضعٍ واحدٍ؛ وهو: (الفِعْلُ المُضَارِعُ الصَّحِيحُ الآخِرِ) إذا دخل عليه جازمٌ.

والفعل المضارع الصَّحيح الآخر هو: ما ليس آخره حرفًا من حروف العلَّة؛ وهي: الألف، والواو، والياء.

والمراد بـ(الجازم): عوامل الجزم، وهي أدواتُه، وعِدَّتها ثمانيةَ عشرَ سيذكرها المصنِّف في (**باب الأفعال**)؛ نحو: (يَلِدْ) و(يولَدْ) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص]، فالفعلان المذكوران (يَلِدْ) و(يولَدْ): فعلان مضارعان مجزومان، وعلامة جزمهما السُّكون؛ لأنَّهما صحيحا الآخر.

وشرطُه: ألَّا يكون من الأمثلة السِّتَّة؛ لأنَّ لها إعرابًا يختصُّ بها كما سيأتي.

والعلامة الثَّانية - وهي (**الحَذْفُ**) -: تكون (عَلَامَةً لِلْجَزْمِ) في موضعين:

الأَوَّل: (الفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ)؛ وهو: الَّذي آخره ألفٌ، أو واوٌ، أو ياءٌ؛ فيُجزَم بحذف حرف العلَّة، وتبقى حركة الحرف السَّابق لحرف العلَّة؛ ومنه (يتَّقِ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف:٩٠]، فـ(يتَّقِ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامة جزمه حذف حرف العلَّةِ الياءِ، فإنَّ أصل الفعل (يتَّقي) بإثبات الياء، فإذا جُزِم حُذِفت الياء، ونُطِق الفعل بكسر القاف؛ لأنَّها الحرف السَّابق لحرف العلَّة.

والثَّاني: الأمثلة السِّتَّة المتقدِّمة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة:٢٤]، فـ(تفعلوا): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامة جزمه حذف النُّون؛ لأنه من الأمثلة السِّتَّة الَّتي تقدَّمت.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

فَصْلٌ

المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ **بِالحَرَكَاتِ** أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الِاسْمُ المُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَٰلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ، وَالاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالفَتْحَةِ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ **بِالحُرُوفِ** أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَالأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ، وَالأَفْعَالُ الخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا **التَّثْنِيَةُ** فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ.

وَأَمَّا **جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ** فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِاليَاءِ.

وَأَمَّا **الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ** فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ.

وَأَمَّا **الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ** فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفقّه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَٰذَا الفصل ما مرَّ في بابَي (الإعراب) و(علاماته) على وجه الإجمال؛ تسهيلًا على الطَّالب، وتقوية لأخذه.

وبيَّن أنَّ المعربات قسمان:

أحدهما: ما يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ؛ وهي: الضَّمَّة، والفتحة، والكسرة، والسُّكون.

والآخر: ما يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ؛ وهي: الواو، والألف، والياء، والنُّون، والحذف.

و(السُّكون) حركةٌ وليست عدمًا؛ فالعدم: وصْفٌ للكلمة قبل جريان الحُكمِ النَّحويِّ عليها، فالكلمة تكون موقوفةً قبل الحُكم النَّحويِّ عليها، ثمَّ بعد ذَٰلِكَ يُحكَم عليها بحركةٍ؛ هي: الضَّمَّة، أو الفتحة، أو الكسرة، أو السُّكون.

و(حذف النُّون) حرفٌ أيضًا حُكمًا؛ إذ كان هناك حرفٌ حقيقةً ثمَّ حُذِف.

فعَدُّه (السُّكونَ) حركةً، و(الحذفَ) حرفًا = صحيحٌ لا شيء فيه.

و(الَّذِي يُعْرَبُ **بِالحَرَكَاتِ**) - كما ذكر المصنِّف - (أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الِاسْمُ المُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) من لواحقه.

وجميع المعربات بالحركات (تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ)، ويُخفَض الاسم منها (بِالكَسْرَةِ)، ويُجزَم الفعل منها (بِالسُّكُونِ).

(وَخَرَجَ عَنْ) هَٰذَا الأصل (ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ):

الأوَّل: (جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ)، فـ(يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ) لا الفتحة، وتقدَّم أنَّ اللفظ الأعمَّ: (الجمع المختوم بألفٍ وتاء مزيدتين وما أُلحِق به).

والثَّاني: (الاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ) - أي: لا يُنوَّن -، فـ(يُخفَضُ بِالفَتْحَةِ) لا بالكسرة.

والثَّالث: (الفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ) - أيْ: ما كان آخرُه حرفَ علَّةٍ؛ ألفًا، أو واوًا، أو ياءً -، فـ(يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ) لا بالسُّكون.

(وَالَّذِي يُعْرَبُ **بِالحُرُوفِ** أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ) والأمثلة السِّتَّة؛

(فَأَمَّا **التَّثْنِيَةُ** فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ).

(وَأَمَّا **جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ** فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِاليَاءِ).

(وَأَمَّا **الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ** فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ).

وأمَّا الأمثلة السِّتَّة (فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا).



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ الأَفْعَالِ

الأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ.

نَحْوُ: (ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَٱضْرِبْ).

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صدر هَٰذَا الباب قِسْمة الأفعال.

وسبقَ أنْ عرفتَ أنَّ الفعل هو: ما دلَّ على معنًى في نفسه، وٱقترن بزمنٍ. وذَٰلِكَ الزَّمن ماضٍ، أو حاضرٍ، أو مستقبلٍ؛ **فهو على ثلاثة أقسامٍ:**

أوَّلها: الفعل الماضي؛ وهو: ما دلَّ على حصول شيءٍ قبل زمن التَّكلُّم؛ نحو: (أضاعوا) في قول الله تعالى: ﴿أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [مريم:٥٩].

والقسم الثَّاني: الفعل المضارع؛ وهو: ما دلَّ على حصول شيءٍ في زمن التَّكلُّم - وهو الحاضر -، أو بعدَه - وهو المستقبل - دون طلَبِه؛ ومنه: (يحافظون) في قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩﴾ [المؤمنون].

والقسم الثَّالث: فعل الأمر؛ وهو: ما دلَّ على حصول شيءٍ بعد زمن التَّكلُّم، مع طلبه؛ نحو: (أقِم) في قول الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [العنكبوت:٤٥].

والفعل المضارع الموضوع للمستقبل يُشارك فعلَ الأمرِ الموضوعَ للمستقبل، لكِنَّ بينهما فرقًا؛ وهو أنَّ الفعل المضارع لا يدلُّ على الطَّلب، وأمَّا فعل الأمر فيدلُّ على الطَّلب.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

فَالمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا.

وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا.

وَالمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: (أَنَيْتَ)، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

قال الشَّارح وفَّقه الله:

لَمَّا بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقسام الأفعال؛ أوضح أحكامها؛

(**فَالمَاضِي** مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا)؛ أي: مبنيٌّ على الفتح دائمًا؛

إمَّا لفظًا؛ نحو: (حَفِظَ).

أو تقديرًا؛ نحو: (دعا)، و(قالوا)، و(سمعنا)؛ فإنَّه يُقدَّر على الفعل إذا كان آخره ألفًا، أو متَّصلًا بواو الجماعة، أو ضمير الرَّفع المتحرِّك.

أمَّا فعل الأمر فمبنيٌّ على السُّكون دائمًا.

وعبارة المصنِّف توافق مذهب الكوفيِّين الَّذين يرون أنَّ الأمر مُعرَبٌ مجزومٌ لا مبنيٌّ؛ لأنَّه تابعٌ عندهم للمضارع.

فالأمر مبنيٌّ على السُّكون دائمًا؛

إمَّا لفظًا؛ كما في: (ٱحفظ)،

أو تقديرًا؛ كما في: (أَقْبِلْنَّ)، و(ٱسْعَ)، و(ٱفهما)؛ فإنَّه يُقَدَّر على الفعل إذا ٱتَّصلت به نون التَّوكيد، أو كان مضارعُه مُعتلَّ الآخر، أو من الأمثلة السِّتَّة.

ويُبنى في الثَّاني على حذفِ حرف العلَّة، ويُبنى في الثَّالث على حذف النُّون.

ويُعلَم بهَٰذَا أنَّ الماضي والأمرَ حُكمهما البناء دائمًا؛ فهما مبنيَّان.

وأمَّا الفعل المضارع فهو الَّذي يدخله الإعراب كما سبق، فالفعل المضارع حُكمه الإعراب، وهو (مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ).

وقول المصنِّف: (**وَالمُضَارِعُ** مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: (أَنَيْتَ))؛ حشوٌ في أثناءِ بيان أحكام الأفعال، وكان حقُّه التَّقديم؛ لأنَّه من علامات المضارع، فكان يحسُن به أن يذكره فيما يُستدَلُّ به على تعيين الفعل المضارع.

فهٰذِهِ الحروف يُعرَف بها كون الفعل مضارعًا، فإنَّها داخلةٌ في تركيبه.

ومعنى (أنيتُ): أدركتُ الأمر الَّذي أطلبه.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ؛ وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالجَوَابُ بِالفَاءِ وَالوَاوِ، وَأَوْ.

وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَ(لَا) فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَ(إِذَا) فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

قرَّر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما سبق أنَّ المضارع مرفوع أبدًا، فالقاعدة المستمرَّة فيه: الرَّفعُ؛ ما لم يدخل عليه ناصبٌ أو جازمٌ، فاقتضى ذَٰلِكَ أن يبيِّن عوامل النَّصب والجزم الَّتي تدخل عليه، فساق هَٰذِهِ الجملة في النَّواصب والجوازم؛

(**فَالنَّوَاصِبُ** عَشَرَةٌ؛ وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ...) إلى آخر ما ذكر.

و(لَامُ كَيْ) تُسمَّى عند النُّحاة: (لامَ التَّعليل)، وأُضيفت إلى (كي) لأنَّها تخلُفها في إفادة التَّعليل؛ أي: تقوم مقامها، فتُعوَّض عنها (كي) عند الحذف، وقد تكون للعاقبة، أو زائدةً للتَّعليل وتعمل عملها.

والمراد بـ(لَامِ الجُحُودِ): لامُ النَّفي، وضابطها: أن تُسبَق بـ(ما كان) أو (لم يكن).

وقوله: (وَالجَوَابُ بِالفَاءِ وَالوَاوِ)؛ أراد الفاءَ والواوَ الواقعتين في أوَّل الجواب، ففي ظاهرِ عبارته قلبٌ، فالنَّاصبتان هما: الواو والفاء الواقعتان في أوَّل الجواب.

ويُشترَط في (الفاء) أن تكون للسَّببيَّة، وفي (الواو) أن تكون للمَعِيَّة.

وإنَّما يكون المضارع في الجواب منصوبًا بها إذا جاء بعد نفيٍ أو طلبٍ.

والطَّلب ثمانية أشياءَ؛ هي: الأمر، والنَّهي، والدُّعاء، والاستفهام، والعَرْضُ، والحضُّ، والتَّمنِّي، والرَّجاء.

ويُشترط في (أَوْ) النَّاصبة أن تكون بمعنى (إلَّا)، أو تكون بمعنى (إلَى).

أمَّا (الجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا...) إلى آخر ما ذكر، **وهي على قسمين**:

القسم الأول: ما يجزم فعلًا واحدًا؛ وهي: (لم، ولمَّا، وألم، وألمَّا، ولام الطَّلب، و(لا) الَّتي للطَّلب)، **والطَّلب** يجمع: الأمر، والنَّهيَ، والدُّعاءَ.

والقسم الثَّاني: ما يجزم فِعلين؛ وهي: بقيَّة الجوازم.

ويُسمَّى الأوَّل: فعلَ الشَّرط، ويُسمَّى الثَّاني: جوابَ الشَّرط.

فجزمُها يجري في فعلين يَعقبانها؛ يُسمَّى الأوَّل منهما: فعلَ شَرْطٍ، ويُسمَّى الثَّاني: جوابَه.

وقوله: ((إِذَا) فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً)؛ أي: ضرورةَ لا اختيارًا، في الشِّعر دون النَّثر، ومنع البصريُّون الجزم بها، وهو الصَّحيح.

وممَّا يُنبَّه إليه أنَّ الهمزة في (أَلَمْ، وأَلَمَّا) هي همزة الاستفهام، وتعديد الجازم بإدخالها لا معنى له؛ لإمكان زيادتها في غيرها من الجوازم، وكذا النَّواصب؛ فمثلًا: من النَّواصب: (لن)، ويمكن أن نقول أيضًا: من النَّواصب: (ألن)، بأن ندخل همزة الاستفهام عليها؛ قال الله تعالى: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾ [آل عمران:١٢٤]، **والأَوْلَى**: تَرْك إدخالها؛ لئلَّا يكثر العدُّ؛ لأنَّ العلم من مقاصدِه: حُسنُ الجمع والتَّأليف، لا البسطُ والتَّأويل.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ مَرفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ؛ وَهِيَ: الفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَٱسْمُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالبَدَلُ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفقَّه الله:

لمَّا كانتِ الأفعالُ أوضحَ أحكامًا، وأكثرَ بيانًا؛ قدَّم المصنِّف بيانَ أحكامِ الأفعالِ في التَّرجمة المتقدِّمة، ثمَّ شرع بعدَ بيان أحكام الأفعال ببيان أحكام الأسماء، وجعلها في ثلاثِ قواعدَ كلِّيةٍ تجمع شتات الأحكام الثَّلاثة المتقدِّمة للاسم؛ وهي: الرَّفع، والنَّصب، والخفضُ، فابتدأ ببابٍ ذكره فيه: (**مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ**)، ولمَّا فرغ منها أتبعها ببابٍ في (**مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ**)، ثمَّ ختم أحكام الاسم ببابٍ في (**مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ**).

وقدَّم الحُكم الأوَّل - وهو الرَّفع - في هَٰذِهِ التَّرجمة، فقال: (**بَابُ مَرفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ**) مُجملةً.

ثمَّ شرع بعد إجمالها في هَٰذِهِ التَّرجمة إلى تفصيلها بتراجمَ مُفرَدةٍ على حِدةٍ، مُفَصِّلًا ما ٱنتظم في هَٰذِهِ التَّرجمة ممَّا عدَّه من المرفوعات في تراجمَ يجعلُ كلَّ ترجمةٍ منها تتعلَّق بواحدٍ من المرفوعات.

و(**المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ**) - كما ذكر -، **وهي مقسومة إلى قسمين:**

أحدهما: مرفوعٌ مُستقلٌّ؛ وهو ستَّةٌ: (الفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَٱسْمُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا).

والقسم الثَّاني: مرفوعٌ تابعٌ؛ وهو أربعةٌ: (النَّعْتُ، وَالعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالبَدَلُ).

والفرق بينهما: أنَّ المرفوع المستقلَّ لا يخرج عن حُكم الرَّفع أبدًا، وأمَّا المرفوع التَّابعُ فإنَّه يكون بِحَسَبِ متبوعِه؛ فإن كان مرفوعًا رُفِع، وإن كان منصوبًا نُصِب، وإن كان مخفوضًا خُفِض.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ الفَاعِلِ

الفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ)، وَ(يَقُومُ زَيْدٌ)، وَ(قَامَ الزَّيْدَانِ)، وَ(يَقُومُ الزَّيْدَانِ)، وَ(قَامَ الزَّيْدُونَ)، وَ(يَقُومُ الزَّيْدُونَ)، وَ(قَامَ أَخُوكَ)، وَ(يَقُومُ أَخُوكَ).

وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ)، وَ(ضَرَبْنَا)، وَ(ضَرَبْتَ)، وَ(ضَرَبْتِ)، وَ(ضَرَبْتُمَا)، وَ(ضَرَبْتُمْ)، وَ(ضَرَبْتُنَّ)، وَ(ضَرَبَ)، وَ(ضَرَبَتْ)، وَ(ضَرَبَا)، وَ(ضَرَبُوا)، وَ(ضَرَبْنَ).

قال الشَّارح وفَّقه الله:

شرع المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبيِّن مرفوعاتِ الأسماء واحدًا واحدًا، وابتدأ بأوَّلها؛ وهو: (**الفَاعِل**)، فعرَّفه بقوله: (هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ)، **وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه اسمٌ، فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنه مرفوعٌ، فلا يكون منصوبًا ولا مخفوضًا.

والثَّالث: أنَّ فِعْله يُذْكَر قبلَه؛ أي: يتقدَّمه فِعْلٌ؛ كقول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين:٦]؛ فـ(النَّاس): فاعلٌ؛ لأنَّه تقدَّمه فِعْلُه.

فإن ذُكِر فِعْله بعده كان مبتدأً لا فاعلًا على المختار؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ﴾ [النِّساء:٢٧]، فالاسم الأحسن (الله): ٱسمٌ مرفوعٌ على أنَّه مبتدأٌ.

وقوله في حدِّ الفاعل: (المَرْفُوعُ)؛ مِنْ ذِكْر الحُكم في حقيقة الشَّيءِ، فإنَّ حُكمَ الفاعل: الرَّفعُ.

ومن قواعد الحدود: أنَّ الأحكام لا تُدْخَلُ فيها، وهَٰذَا ممَّا ٱطَّرد وقوعُه في «المقدِّمة الآجرَّامية»، والجادَّة: تخليصُه منها في كلِّ حدٍّ من حدودها؛ لأنَّ **الأحكام** هي: الآثار المتعلِّقة بتلك الحقائق المحدودة - أي: المُبيَّن حدُّها.

فحينئذٍ كان ينبغي أن يقول: هو الاسم المذكور قبله فِعْلُه. دون ذِكْر الحُكم على الفاعل بأنَّه مرفوعٌ.

وأوضحُ من هَٰذَا وأسلمُ أن يُقال: الفاعل هو الاسم الَّذي قام به الفعل، أو تعلَّق به.

فمثلًا: قولُك: (صدق زيدٌ)؛ فـ(زيدٌ): فاعلٌ قام به الفعلُ، وقولك: (مات زيدٌ)؛ فـ(زيدٌ): فاعل تعلَّق به الفعل، وهو الموت.

ثمَّ جعل المصنِّف الفاعل قسمين: الظَّاهر، والمضمر.

فالظَّاهر: ما دلَّ على مسمَّاه بلا قيْدٍ؛ فهو المُبيَّن الواضحُ.

والمضمر: لفظٌ يدلُّ على مُتَكَلِّمٍ؛ نحوُ: (أنا)، أو مُخاطَبٍ؛ نحوُ: (أنت)، أو غائبٍ؛ نحوُ: (هو).

وساقَ أمثلةَ الظَّاهرِ، فالفاعل فيها جميعا ٱسمٌ ظاهرٌ، (زَيْدٌ)، وَ(الزَّيْدَانِ)... إلى آخر ما ذكر.

والفعل المتقدِّم فيها ماضٍ أو مضارعٌ؛ لأنَّ الأمر لا يكون فاعلُه إلَّا مُضمرًا.

ثمَّ ذكر أنَّ الفاعل المُضْمَر اثنا عشر نوعًا، وكلُّها ضمائرُ مبنيَّةٌ في محلِّ رفعٍ فاعل، وساقَ أمثلتها؛ وهي: ضمائرُ تدلُّ على المتكلِّمِ أو المخاطَبِ.

ولم يذكر أنَّ الفاعل يجيءُ أيضا ضميرًا مستترًا، مع وقوعه كذَٰلِكَ، **فكان الأَوْلى في القِسمة أن يكون الفاعلُ على قسمين:**

أحدهما: الصَّريح؛ وهو: الظَّاهر، سواءً كان ضميرًا أو غيرَه، وحدُّه: ما دلَّ على مسمَّاه بلا قيْدٍ، أو مع قيْد تكلُّمٍ أو خطابٍ.

والثَّاني: المُقَدَّر؛ وهو: ما دلَّ على مسمَّاه بقيْد الغَيْبَةِ - أيِ الغيابِ -، والمُقَدَّر هو: المستتر؛ مثل: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]، فالفاعل ضميرٌ مُقدَّرٌ مستترٌ هنا، تقديرُه: (أنت)؛أي: قل أنت الله أحدٌ.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه

وَهُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: (ضُرِبَ زَيْدٌ)، وَ(يُضْرَبُ زَيْدٌ)، وَ(أُكْرِمَ عَمْرٌو)، وَ(يُكْرَمُ عَمْرٌو).

وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: (ضُرِبْتُ)، وَ(ضُرِبْنَا)، وَ(ضُرِبْتَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثاني مرفوعات الأسماء، وهو: (الفاعل الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه)، وغيرُه يُسمِّيه: (نائبَ الفاعلِ)، وهو الَّذي ٱستقرَّ عليه الاصطلاح.

وسمَّاه المتقدِّمون: (**المَفْعُول الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه**)؛ لأنَّه كان في الأصل مفعولًا، فلمَّا حُذِف الفاعل أُقيم مقامَه، وحدَّه بقوله: (وَهُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ)، **وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فعلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه مرفوعٌ، فلا يكون منصوبًا ولا مخفوضًا.

والثَّالث: أنَّ فاعلَه لا يُذْكَر معه؛ بل يُحذَف الفاعلُ ويُكتفَى عنه بالمفعول؛ نحو قوله: (المجرمون) في قول الله تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الرَّحْمَنِ:٤١]، فـ(المجرمون): نائبُ فاعلٍ.

وأصل الكلام: (يَعرفُ الملائكةُ المجرمينَ بسيماهم)، ثمَّ حُذِف الفاعل وأُقيم المفعول مقامه فصارت الجملة هي الواردة في قوله: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الرَّحْمَنِ:٤١].

وتقدَّم: أنَّ إدخال الحُكم ممَّا يُنتَقَد في الحدِّ، **فكان الأَوْلَى أن يقال في تعريفه**: هو الاسم الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُه.

وتغيير تركيب الجملة بحذف الفاعل وإقامَة المفعول مُقامَه يُوجِب تغيير صورة الفعل، وهو الَّذي ذكره المصنف بقوله: (فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ).

فالفعل الماضي إذا أُريد حذف فاعلِه وإقامَةُ المفعولِ مُقَامَه؛ لَزِم ضمُّ أوَّلِه وكسرُ ما قبل آخره؛ فمثلًا: قولك: (أَحَبَّ الطُّلَّابُ النَّحوَ)؛ فاعلُه: الطُّلَّابُ، والمفعول به هو: النَّحوَ، فإذا حُذِف الفاعل وأُقيم المفعول موضعه؛ قيل: (أُحِبَّ النَّحوُ)، فضُمَّ أوَّلُه وكُسِر ما قبل آخرِه من الفعل.

والفعلُ المضارعُ إذا أُريد حذْفُ فاعلِه وإقامة المفعولِ مُقامَ الفاعل؛ لَزِمَ ضَمُّ أوَّلِه وفتحُ ما قبل آخره؛ فمثلًا: جملة: (يحِبُّ الطُّلَّابُ النَّحوَ)؛ فـ(الطُّلَّابُ) فيها: فاعلٌ، و(النَّحوَ): مفعولٌ به، فإذا أُرِيد حذْفُ الفاعل وأُقِيم المفعول مُقامَه؛ صارتِ الجملةُ: (يُحَبُّ النَّحوُ)، فضُمَّ أوَّلُه وفُتِح ما قبلَ آخره.

فالفعل الماضي والمضارع إذا أُريد بناءُ الجملة لنائبِ الفاعل ٱشتركا في ضمِّ أوَّلهما، وٱفترقَا في حُكمِ ما قبلَ الآخر؛ ففي الفعل الماضي يُكسَر ما قبل آخره، وفي المضارع يُفتَح ما قبل آخره.

ويُسمَّى الفعل في كلٍّ: مَبْنِيًّا للمجهول؛ لكون جهالة الفاعل هي أكثر أسباب بناء الفعل لغير فاعله.

ولا ينحصر السَّبب في الجهالة؛ ولذَٰلِكَ ربَّما عُبِّر بقول: الفعل المبنيُّ لغير الفاعل، وهو أعمُّ، لكِنَّ الجاري كثيرًا عند النَّحويين تسميتُه: فعلًا مبنيًّا للمجهول؛ لأجل الغرض المذكور.

وفي أبنيةِ الفعل للمفعول ما يكون على غير ما ذُكِر من التَّقرير ممَّا محله المطوَّلات.

ولا يكون نائب الفاعلِ مع فعلِ أمرٍ أبدًا؛ لأنَّه لا يكون إلَّا لشيءٍ معلومٍ، فلا يمكن أن تأتيَ بفعلِ أمرٍ وتبنِيَهُ للمفعول ويأتي نائبُ الفاعل بعده أبدًا.

ثمَّ ذكر المصنِّف أن نائب الفاعل الَّذي سمَّاه هو (المفعولُ الَّذي لم يُسمَّ فاعله) قسمان: (ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ)، وساق أمثلتهما.

(وَالْمُضْمَرُ ٱثْنَا عَشَرَ) نوعًا؛ كالمتقدِّم في (الفاعل)، وكلُّها ضمائرُ مبنيَّةٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ فاعلٍ.

وكان الأولى في القسمة أن يجعلَهُ قسمينِ:

أحدهما: الصَّريح؛ وهو: الظَّاهر؛ سواء كان ضميرًا أو غيرَه، وحدُّه: ما دلَّ على مسمَّاه بلا قيْدٍ، أو معَ قيْدِ تكلُّمٍ أو خطابٍ.

والثَّاني: المُقَدَّر؛ وهو: ما دلَّ على مسمَّاه مع قيْدِ غيبةٍ - أي غيابٍ -، والمُقدَّر: هو المستتر؛ مثل قول الله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ﴾ [هود:٤٤]، فنائبُ الفاعلِ: ضميرٌ مستترٌ تقديره: (هو).



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ المُبْتَدإِ وَالخبَرِ

المُبْتَدَأُ هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالخَبَرُ هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ(الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ)، وَ(الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ).

وَالمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالمُضْمَرُ ٱثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: (أَنَا قَائِمٌ)، وَ(نَحْنُ قَائِمُونَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ.

وَالخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

فَالمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ).

وَغَيْرُ المُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الجَارُّ وَالمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الثَّالث والرَّابع من المرفوعات؛ وهما: (**المُبْتَدَأُ والخبر**).

وحَدَّ المبتدأَ بقوله: (هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ)؛ **وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فعلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه مرفوعٌ، فلا يكون منصوبًا ولا مخفوضًا.

والثالث: أنَّه عارٍ عن العوامل اللَّفظيَّة؛ أي خالٍ عنها، لم يتقدَّمه شيءٌ من العوامل المؤثِّرة فيه حُكمًا.

فالمبتدأُ مرفوعٌ بعاملٍ معنويٍّ هو: الابتداء.

ثمَّ حَدَّ الخبر فقال: (هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ)؛ **وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ أيضًا:**

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فعلًا ولا حرفًا، وهَٰذَا باعتبار أصله، فقد يكون جملةً فعليَّةً كما سيأتي.

والثَّاني: أنَّه مرفوعٌ، فلا يكون منصوبًا ولا مخفوضًا.

والثَّالث: أنَّه مُسنَدٌ إليه؛ أي: إلى المبتدإ؛ فهو حُكمٌ عليه، وبه تتمُّ فائدة المبتدإ.

وعلى ما تقدَّم من إخراج الحُكم من الحَدِّ يكون **المبتدأُ** هو: الاسم العاري عن العوامل اللَّفظيَّة، **والخبر** هو: الاسم المُسنَد إليه.

ومَثَّل لهما فقال: (نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ(الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ)، وَ(الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ))؛ فـ(زيد) فيهنَّ: مبتدأٌ، وهو ٱسمٌ مرفوعٌ عارٍ عن العوامل اللَّفظيَّة، فلم يتقدَّمه عاملٌ لفظيٌّ، وعاملُه معنويٌّ؛ هو: الابتداء، والخبر: (قائم، وقائمان، وقائمون)؛ فثلاثتها: أسماءٌ مرفوعةٌ مُسنَدةٌ إلى المبتدإ، وتتمُّ بها مع المبتدإ الفائدة.

ثمَّ ذكر المصنِّف أنَّ: (المُبْتَدَأَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ)، وساق أمثلتهما.

(وَالمُضْمَرُ ٱثْنَا عَشَرَ) نوعًا، وكلُّها ضمائرُ مبنيَّةٌ في محلِّ رفعٍ مبتدإٍ.

والتَّحقيق: أنَّ المبتدأ في الضَّمير (أَنَا ، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ) هو: (أَنْ)، وما ٱتَّصل به هو حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب، وُضِع للدِّلالة على المخاطَب، فإذَا قلتَ: (أنتَ قائمٌ)؛ فالمبتدأ: (أن)، و(التَّاء): حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب، وُضِع للدِّلالة على المخاطَبِ.

ثمَّ ذكر أنَّ: (الخَبَرَ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ)، والمراد بـ(المفرد) هنا: ما ليس جملةً ولا شِبْهَ جملةٍ، لا ما يقابل المثنَّى والجمعَ؛ نحو: (قائمٌ) في ما مثَّل به هنا، ونظيره: (قائمان، وقائمون)، فهٰذا ليس مرادًا هنا، وإنَّما المراد بـ(المفرد): الجملة وشبه الجملة.

والاسم الواحد عند النُّحاة قد يكون موضوعًا لأكثر من معنًى؛ كالمفرد، فإنَّه تارةً يُطلَق قسيمًا للمثنَّى والجمع، ويُطلَق تارةً أخرى قسيمًا للجملة وشبه الجملة، فاتَّحدا في لقبه أنَّه مفردٌ، وٱختلفا في حقيقَتِه، والدَّالُّ على حقيقته: البابُ الَّذي يُستعمَل فيهِ.

أمَّا الخبر (غَيْرُ المُفْرَدِ) فجعله (أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ):

الأوَّل: (الجَارُّ وَالمَجْرُورُ)، ومثَّل له بقوله: (في الدَّار) في جملةِ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، فقوله: (في الدَّارِ): خبرٌ.

والثَّاني: (الظَّرْفُ)؛ ومثَّل له بقوله: (عندَكَ) في جملة: (زَيْدٌ عِنْدَكَ) فـ(عندَ): ظرفٌ.

والثَّالث: (الفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ)؛ ومثَّل له بقوله: (قامَ أبوه) في جملة: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) فـ(قام أبوه): فعل مع فاعله هو خبرٌ.

والرَّابع: (المُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ)؛ ومثَّل له بقوله: (جاريتُهُ ذاهبَةٌ) في جملة: (زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ)؛ فالمبتدأ والخبر في قوله: (جاريتُهُ ذاهبَةٌ) هو: خبر (زيدٍ).

والتَّحقيق: أنَّ غير المفرد نوعان: جملةٌ، وشبه جملة.

والجملةُ نوعان: ٱسميَّةٌ، وفعليَّةٌ.

وشبه الجملة نوعان: ظرفٌ، وجارٌّ ومجرورٌ.

وهَٰذَا يجمع قسمة المصنِّف، **والجمعُ في التَّقاسيم من حُسْن البيان في التَّعليم**.

وشبه الجملة من (الظَّرف، والجارِّ والمجرور) ليس خبرًا عند جماعةٍ من النُّحاة؛ بل مُتعلِّقٌ بخبرٍ محذوفٍ تقديره: كائنٌ، أو مستقرٌّ، وما في معناهما.

فمثلًا: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) تقديره: (زيدٌ كائنٌ في الدَّار)، أو: (زيدٌ مستقرٌّ في الدَّار)، و(مستقرٌّ، وكائنٌ) هو الخبر.

ومنهم مَنْ يجعل الخبر جملةَ (الجارِّ والمجرور) ومتعلَّقَهُما؛ فالخبرُ عنده في الجملة المتقدِّمة هو: (كائن في الدار)، وهو الأصحُّ. والله أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَة عَلَى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا، وَ(ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتُهَا.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الخامسَ والسَّادس من مرفوعات الأسماء وهما: (ٱسم كان وأخواتها)، و(خبر إنَّ وأخواتها)، ولم يُفصِح عن ذَٰلِكَ ٱبتداءً؛ بل يُفهَم من كلامه، فإنَّه عَقَد ترجمةً تدل عليهما وعلى غيرهما ذَٰلِكَ ستطرادًا فقال: (**بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَة عَلَى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ**) وسبق بيان معنى العامل؛ وأنَّه: المقتضي للعمل؛ أي: موجبه.

وهَٰذِهِ العوامل تُغيِّر إعرابَ المبتدإ والخبر، فتخرجهما أو أحدَهما عنِ الرَّفع، **وهي ثلاثة أقسامٍ:**

الأوَّل: كان وأخواتها؛ وكلُّها أفعالٌ.

والثَّاني: إنَّ وأخواتها؛ وكلُّها حروفٌ.

والثَّالث: ظننتُ وأخواتها؛ وكلُّها أفعالٌ.

وتُسمَّى هَٰذِهِ العوامل بـ(النَّواسخ)؛ لأنَّها تنسخ عمل المبتدإ والخبر؛ أي: تزيله وتغيِّره.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا ٱنْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا؛ نَحْوَ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبِحْ.

تَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، وَ(لَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا)، وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَٰذِهِ الجملة القسمَ الأوَّل من العوامل الدَّاخلة على المبتدإ والخبر المغيِّرة حُكمَ أحدِهما فقطْ؛ وهو: الخبر، فإنَّه يخرج من الرَّفع إلى النَّصب، ويُسمَّى: خبرَ كانَ وأخواتها.

أمَّا المبتدأ فهو باقٍ على حكمه، ويُسمَّى: ٱسم كان وأخواتها.

وقوله: (تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ)؛ أي: باعتبار منتهى عملها، وإلَّا فهي ترفع المبتدأَ، وتنصب الخبر.

وأخوات (كانَ) أحد عشرَ، وبضمِّها إليهنَّ فعدَّتُهنَّ ٱثنا عشر، وكلُّها أفعالٌ تعمل كيفما تصرَّفت؛ مضارعًا، وماضيًا، وأمرًا، فإذا كان ماضيًا؛ كـ(كان)، أو مضارعًا؛ كـ(يكون)، أو أمرًا؛ كـ(كُن) = فإنَّه يعمل العمل نفسَه.

ومنها ما لا يتصرَّف بحالٍ وهما: (ليس) ٱتفاقًا، و(مادام) على الصَّحيح؛ فيلزمان هَٰذِهِ الصُّورةَ.

والأفعالُ (زالَ، وٱنْفَكَّ، وفتِئَ، وبَرِح) يُشترَط لعملها تقَدُّم النَّفيِ، أو شبهِ النَّفي - وهو النَّهي والدُّعاء.

و(دامَ) يُشترَط لعملها: تقدُّم (ما) المصدريَّة الظَّرفيَّة عليها، بأن تُؤوَّل (ما) مع (دام) مصدرًا؛ كقوله تعالى: ﴿ مَادُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم:٣١]؛ أي: دوامَ حياتِي.

ومثَّل المصنِّف لعملِ (كان وأخواتها) بمثالين:

أحدهما: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)؛ فـ(زيدٌ): ٱسمُ كانَ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضَّمَّةُ، و(قائمًا): خبر كانَ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحةُ.

والثَّاني: (لَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا)؛ فـ(عمروٌ): ٱسمُ ليسَ مرفوعٌ، و(شاخصًا): خبر ليسَ منصوبٌ، و(ليس) من أخوات (كان).



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَأَمَّا **إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا** فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ.

وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَ(لَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ.

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَٰذِهِ الجملة القسم الثَّاني من العوامل الدَّاخلة على المبتدإ والخبر المغيِّرة حُكمَ أحدِهما فقطْ؛ وهو المبتدأ؛ فإنَّه يخرج من الرَّفع إلى النَّصب، ويُسمَّى: ٱسمَ إنَّ وأخواتها.

أمَّا الخبرُ فهو باقٍ على حُكمه - وهو الرَّفع -، ويُسمَّى: خبرَ إنَّ وأخواتها.

وقوله: (تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ)؛ أي: باعتبار منتهى عملها، وإلَّا فهي تنصب المبتدأ ويُسمَّى: ٱسمُها، وترفع الخبرَ ويُسمَّى: خبرُها؛ فهي داخلةٌ على جملة مبتدإٍ وخبرٍ مُغيِّرةٌ حُكم الأوَّل منهما.

وأخوات (إنَّ) خمسٌ، وبضمِّها إليهنَّ فعدَّتهنَّ ستٌّ، وكلُّهنَّ حروفٌ.

ومثَّل المصنف لعملها بمثالين:

الأوَّل: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)؛ فـ(زيدًا): ٱسم إنَّ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة، و(قائمٌ): خبر إنَّ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضَّمَّة.

والآخر: (لَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ)؛ فـ(عمرًا): ٱسم ليتَ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة، و(شاخصٌ): خبرُ ليتَ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضَّمَّة.

ثمَّ ٱستطرد المصنِّف فذكر معاني هَٰذِهِ الحروف، وبيانُ معانيها ليس من المباحث النَّحْويَّة؛ بل هو يرجع إلى علم البلاغة، فكان الأجدر تأخيره إليها - أي: إلى علم البلاغة -، وألَّا يُزاحَم النَّحوُ بغيره.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

وَأَمَّا **ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا** فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا.

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَٱتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ.

تَقُولُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، وَ(رَأَيْتُ عَمْرًا شَاخِصًا)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَٰذِهِ الجملة القسم الثَّالث من العوامل الدَّاخلة على المبتدإ والخبر المُغيِّرةِ حُكمهما معًا، فإنَّهما يخرجان من الرَّفع إلى النَّصب، ويُسمَّى المبتدأُ: مفعولَ (ظنَّ وأخواتها) الأوَّلَ، ويُسمَّى الخبرُ: مفعولَ (ظنَّ وأخواتها) الثَّاني.

ولا مدخلَ لها في المرفوعات، لكِنَّ المصنِّف ذكرها ٱستطرادًا؛ لتميم العوامل الدَّاخلة على المبتدإ والخبر.

وقوله: (تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ) أحسنُ من نظيريه المتقدِّمين؛ فإنَّ هَٰذَا هو عملُهما حقيقةً، فإنَّه فيما سلفَ قال في الأوَّل: (تَرْفَعُ الاسْمَ)، وقال في الثَّاني: (تَنْصِبُ الاسْمَ)، وهي في الحقيقة في الأوَّل: ترفع المبتدأُ ويُسمَّى: ٱسمَها، وفي الثَّاني: تنصب المبتدأَ ويسمَّى: ٱسمَها، وهنا تنصب المبتدأَ ويُسمَّى: مفعولًا أوَّلًا، وتنصب الخبرَ ويُسمَّى: مفعولًا ثانيًا.

وأخوات (ظنَّ) على ما ذكره المصنِّف تسعٌ، وبضمِّها إليهنَّ فعدَّتهنَّ عشرٌ، والَّذي عليه أكثر النَّحاة أنَّ (سمع) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ مُطلقًا، وهو أصحُ، فلا يكون من أخوات (ظنَّ).

وتُسمَّى هذهِ الأفعالُ: أفعالَ القلوب؛ تغليبًا، فليس كلُّها فعلٌ قلبيٌّ، فـ(ٱتَّخذتُ، وجعلتُ) ليسَا من أفعال القلوب، بل هما من أفعال التَّصيير والانتقال، فتسميتُها (أفعالَ القلوب)؛ أي: باعتبار الأكثر منها أنَّها أفعالٌ قلبيَّةٌ.

والمراد بـ(رأيتُ) هنا: رأيتُ القلبيَّة، لا رأيتُ البصريَّة.

والفرق بينهما: أن (رأيتُ) القلبيَّة مُتعلَّقُها: بصيرةُ القلب، وأنَّ (رأيتُ) البصريَّة متعلَّقُها: بَصَرُ العين، والَّذي ينصب مفعولين هو الأوَّل دون الثَّاني.

ومثَّل المصنف لعملها بمثالين:

أحدهما: (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)؛ فـ(زيدًا): مفعولٌ أوَّلٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة، و(قائمًا): مفعولٌ ثانٍ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

وكان تقدير الجملة قبلُ: (زيدٌ قائمٌ)، وهي مُركَّبةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ، ثمَّ دخل عليها هَٰذَا العامل فحوَّلَهَا إلى النَّصب في طَرَفَي الجملة.

والآخرُ: (رَأَيْتُ عَمْرًا شَاخِصًا)؛ فـ(عَمْرًا): مفعولٌ أوَّلٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة، و(شاخصًا): مفعولٌ ثانٍ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

وبهَٰذَا ٱستكملنَا المرفوعات الأصليَّةِ السِّتَّة؛ وهي: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأُ، والخبر، وٱسمُ كان وأخواتها، وخبرُ إنَّ وأخواتها.

وزاد المصنِّف عليها فضلةً ليست من الباب هي: حُكمُ المبتدإِ والخبر إذا دخلتْ عليه (ظنَّ وأخواتها).

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِمَنْعُوتِهِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ).

وَالمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الاسْمُ المُضْمَرُ؛ نَحْوُ: (أَنَا) وَ(أَنْتَ)، وَالاسْمُ العَلَمُ؛ نَحْوُ: (زَيْدٍ) وَ(مَكَّةَ)، وَالاسْمُ المُبْهَمُ؛ نَحْو: (هَٰذَا) وَ(هَٰذِهِ) وَ(هَٰؤُلَاءِ)، وَالاسْمُ الَّذِي فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ؛ نَحْوُ: (الرَّجُلِ) وَ(الغُلَامِ)، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَٰذِهِ الأَرْبَعَةِ.

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ ٱسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: (الرَّجُلِ) وَ(الفَرَسِ).

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

لمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من عَدِّ المرفوعات ٱستقلالًا؛ أتبعَها بذِكْر المرفوع تبعًا لا ٱستقلالًا، وهو المتقدِّمُ ذِكْرُه ممَّا جعله أربعةَ أشياء: (النَّعت، والعطف، والتَّوكيد، والبدل)، فعقد هَٰذِهِ التَّرجمةَ وثلاثةَ أبوابٍ بعدها لبيان التَّوابع.

وٱبتدأهنَّ بـ(النَّعت)؛ وهو: التَّابع الَّذي يبيِّن متبوعَه بذِكْر صفةٍ من صفاته، أو صفاتِ مَنْ يتعلَّق به.

ومثَّل له فقال: ((قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ))؛ فـ(العاقل) في الأمثلة المذكورة تابعٌ للمنعوتِ وهو (زيدٌ)، وهو تابعٌ له في إعرابه بالرَّفع، والنَّصب، والخفض، وفي تعريفه - أي: في كونه معرفةً.

ففي المثال الأوَّل: (زيدٌ) مرفوع معرفةٌ، و(العاقلُ) مرفوعٌ معرفةٌ.

وفي الثاني: (زيدًا) منصوبٌ معرفةٌ، و(العاقلَ) منصوبٌ معرفةٌ.

وفي المثال الثَّالث: (زيدٍ) مخفوضٌ معرفةٌ، و(العاقلِ) مخفوضٌ معرفة.

وهٰذِهِ التَّبعيَّة في التَّعريف ومقابلِه التَّنكيرَ؛ أوجبتْ بيان حدِّ المعرفة والنَّكرة؛ فذكر المصنِّف أنَّ (المَعْرِفَةَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ):

الأوَّل: (الاسْمُ المُضْمَرُ؛ نَحْوُ: (أَنَا) وَ(أَنْتَ)).

وثانيها: (الاسْمُ العَلَمُ)؛ وهو: ما وُضِع لمعيَّنٍ بلا قيْدٍ؛ مثلُ: (مَكَّةَ).

وثالثها: (الاسْمُ المُبْهَمُ)؛ والمراد به: اسم الإشارة، والاسم الموصول؛ سُمِّي مُبهمًا لافتقاره في بيان مسمَّاه إلى قرينةٍ كإشارةٍ أو صلةٍ؛ نحوُ: ((هَـٰذَا) وَ(هَـٰذِهِ))، و(الَّتي)، و(الَّذي).

ورابعها: (الاسْمُ الَّذِي فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ) - أي: المُحلَّى بهما -؛ (نَحْوُ: (الرَّجُلِ) وَ(الغُلَامِ)).

والمستقيمُ لغةً أن يُقال: (أل) - كما تقدَّم -، وأعمُّ منه أن يُقال: أداة التَّعريف - كما سبق بيانه.

فالمعدود هنا هو: الاسم الَّذي دخلته أداة التَّعريف.

وخامسها: (مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَٰذِهِ الأَرْبَعَةِ).

وأمَّا (**النَّكِرَةُ**) فهي: (كُلُّ ٱسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ)، فلا يختصُّ بواحد من أفراده دون آخرَ؛ نحو: (رجلٌ)، و(غلامٌ).

وقرَّبه المصنِّف فقال: (كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الألِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: (الرَّجُلِ) وَ(الفَرَسِ))، والمراد بهما: الألف واللَّام اللَّذان هما أداة التَّعريف، فإنَّ أصل الاسم في الأوَّل: (رجلٌ)، وفي الثَّاني: (فرسٌ)؛ فلمَّا دخلتا على الكلمتين صارتا: (الرَّجل)، و(الفرس).

وتبعيَّةُ النَّعت لمتبوعه هي (فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ)، وفي (تَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ) - كما ذكر المصنِّف -، فإذا كان المتبوع مرفوعًا فالنَّعت مرفوعٌ، وإذا كان منصوبًا فالنَّعت منصوبٌ، وإذا كان مخفوضًا فالنَّعت مخفوضٌ، وإذا كانت معرفةً فالنَّعت معرفةٌ، وإذا كان نكرةً فالنَّعت نكرةٌ، فهو تابعٌ له.

وتقترن أيضًا بالتَّبعيَّة له في إفراده، وتثنيته، وجمعه، وفي تذكيره وتأنيثه؛ **فالتَّبعية الكائنة بين النَّعت ومتبوعه هي في أربعة أصولٍ:**

أوَّلها: الرَّفع، والنَّصب، والخفض.

وثانيها: التَّعريف، والتَّنكير.

وثالثها: الإفراد، والتَّثنية، والجمع.

ورابعها: التَّذكير، والتَّأنيث.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ العَطْفِ

وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشَرَةٌ؛ وَهِيَ: الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، ولَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ.

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.

تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو).

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

هَذَا التَّابع الثَّاني من التَّوابع الأربعة وهو: (العطف)، والمقصود بالحُكم عند النُّحاة هو: المعطوفُ، فيكون قولهم: (العطف) من إطلاق المصدرِ وإرادة ٱسم المفعول، فالَّذي يقع عليه حكم الباب هو: المعطوف.

وحَدُّ **العطف** عندهم: تابعٌ يتوسَّط بينه وبين متبوعِه حرفٌ مخصوصٌ، ويُسمَّى: عطفَ النَّسَقِ.

والمراد بـ(الحرف المخصوص): أحدُ حروف العطف العشرة؛ (وَهِيَ: الوَاوُ، وَالفَاءُ...) إلى آخر ما ذكره المصنِّف.

وٱشتُرِط في (ما) أن تُسبَق بمثلها حتَّى تكون مُحقِّقةً العطف؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمَّد:٤]، **والمختار**: أنَّها ليست من حروف العطف، وإنَّما العاطف هو حرف الواوِ.

ومحلُّ التَّبعيَّة بين المعطوف والمعطوف عليه هو في الإعراب فقط دون التَّعريف والتنكير، ولا ما بعده من الأصول الأربعة المتقدِّمة، فيجوز عطفُ نكرةٍ على معرفةٍ؛ تقول: (جاء محمَّدٌ ورجلٌ).

ومثَّل المصنِّف للأربعةِ:

فمثَّل للمرفوع: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)؛ فـ(عمرٌو): معطوفٌ على (زيدٌ)، والمعطوف على المرفوع مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضَّمَّة.

ومثَّل للمنصوب: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا)؛ فـ(عمرًا): معطوفٌ على قوله: (زيدًا)، والمعطوف على المنصوبِ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثَّل للمخفوض: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو)؛ فـ(عمرٍو) معطوف على (زيدٍ)، والمعطوف على المخفوض مخفوضٌ، وعلامة خفضه الكسرة.

ووقع في بعض نُسَخ الكتاب المتقدِّمة تمثيلُ العطفِ على المجزومِ بقوله: (زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ)؛ إلَّا أنَّ هَٰذِهِ الزِّيادة خلت منها النُّسخ العتيقةُ الأوثقُ، والعطفُ فيها هو بين جملتين، ليس بين مجزومٍ ومجزومٍ، وإنَّما يصح بين مجزومٍ ومجزوم كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ [محمَّد:٣٦]، فالفعلان مجزومان وعُطِف الفعل الثَّاني على الأوَّل.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ.

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ؛ وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالعَيْنُ، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ؛ وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ.

تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ)، وَ(رَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ)، وَ(مَرَرْتُ بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَ).

❀❀❀

قال الشَّارح وفَّقه الله:

هَذَا التَّابع الثَّالث من التَّوابع الأربعة؛ وهو: (التَّوكيد)؛ **وله نوعان:**

الأَوَّل: التَّوكيد اللَّفظيُّ، ويكون بتكرير اللَّفظ وإعادتِه بعينِه أو مرادفِه؛ كقولك: (أخاكَ أخاكَ فالزمه)؛ فـ(أخاكَ) الثَّانيةَ: توكيدٌ لقولك: (أخاك) الأولى.

والثَّاني: التَّوكيد المعنويُّ، وحدُّه ٱصطلاحًا: التَّابع الَّذي يرفع ٱحتمال السَّهو أو التَّوسُّع في المتبوع.

والمؤكِّدات: (أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ) - كما قال المصنِّف -؛ أي: معيَّنةٌ مبيَّنةٌ، **وهي خمسةٌ:**

فالأَوَّل: (النَّفْسُ).

والثَّاني: (العَيْنُ).

والمراد بهما: الحقيقة، فتُؤكَّد بهما.

والثَّالث: (كُلُّ).

والرَّابع: (أَجْمَعُ).

ويُؤكَّد بهما للإحاطة والشُّمول.

والخامس: (تَوَابِعُ أَجْمَعَ) الَّتي لا تستقلُّ عنها، فتقترن بها، ويُؤتى بها بعدها، ولا تنفرد عنهَا؛ (وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ)؛ ويراد بها: تقوية التَّأكيد.

ومحلُّ التَّبعيَّة في باب التَّوكيد هي في أصلين:

أحدهما: الإعراب.

والآخر: التَّعريف والتَّنكير.

لكِنَّ التَّبعيَّةَ بالتَّنكير مُختلَفٌ فيها في التَّوكيد المعنويِّ.

ومثَّل له المصنِّف بثلاثة أمثلةٍ:

أوَّلها: (قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ)؛ فـ(نفسُه): مرفوعٌ؛ لأنَّه توكيدٌ تابعٌ لمرفوعٍ.

وثانيها: (رَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ)؛ فـ(كلَّهم): منصوبٌ؛ لأنَّه توكيدٌ تابعٌ لمنصوب.

والثَّالث: (مَرَرْتُ بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَ)؛ فـ(أجمعين): توكيدٌ مخفوضٌ، خُفِض لوقوعه توكيدًا، وعلامة خفضه هنا الياء.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ البَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ ٱسْمٌ مِنِ ٱسِمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ؛ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ)، وَ(أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ)، وَ(نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ)، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ الفَرَسَ)؛ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفَّقه الله:

هَذَا التَّابع الرَّابع من التَّوابع الأربعة؛ وهو: (البدل).

وحَدُّه ٱصطلاحًا: التابع المقصود بلا واسطة بينه وبين تابعه.

والتَّبعيَّة هنا مخصوصةٌ بالإعراب فقط - كما صرَّح به.

ولا يختصُّ البدل بالأسماء، فيقع في الأفعال - كما دلَّ عليه قول المصنِّف -، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ١٣٣﴾ [الشُّعراء]؛ فالبدل هنا: فعلٌ.

بل يقع أيضًا في الحروفِ، في بدل الغلطِ فقط.

وأقسام البدلِ أربعةٌ، ذكرها المصنِّف، وأتبعها بأمثلةٍ أربعةٍ:

الأوَّل: (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ)، فيكون البدلُ عين المُبدلِ منه.

والتَّعبير بقولنا: (بدلُ كلٍّ من كلٍّ) أجمع في البيان؛ لأنَّه يدلُّ على نفس معناه من كلِّ وجهٍ.

ومثَّل له بقوله: (قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ)؛ فـ(أخوك): بدل (زيدٌ)؛ وهو بدل شيءٍ من شيءٍ - على عبارة المصنِّف -، أو بدلُ كلٍّ من كلٍّ - على العبارة المختارة -؛ فـ(زيدٌ): مرفوعٌ، (وأخوك): بدلٌ مرفوعٌ.

والثَّاني: (بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ)، فيكون البدلُ جزءًا من المُبْدَل منه، سواءً كانَ أقلَّ من الباقي، أم مساويًا له، أم أكثرَ منه، ولا بد فيه من ضميرٍ يعود على المتبوعِ.

والأفصحُ أن يُقال: (بدلُ بعضٍ من كلٍّ)؛ للخلاف في فصاحة دخول (أل) على كلمتي (بعض) و(كلّ).

ومثَّل له بقوله: (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ)؛ فـ(ثلثَه): بدلٌ من (الرغيفَ)، وهو بدلُ بعضٍ من كلٍّ، فـ(الثُّلث) بدلٌ من الرَّغيف الكامل، فهو بعضُه، ووقع هنا منصوبًا، وعلامة نصبه الفتحة.

والثَّالث: (بَدَلُ الاشْتِمَالِ)، فيكون البدلُ من مشتمَلَات المُبْدَلِ منه، فبينهما ٱرتباطٌ بعلاقةٍ هي غيرُ الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ، فعلاقة الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ مخصوصةٌ بالنَّوعين الأوَّلين.

ومثَّل له بقوله: (نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)؛ فـ(علمُه): بدل (زيدٌ)، وهو بدلُ ٱشتمالٍ، فالعلم ممَّا ٱشتملت عليه نفس زيدٍ، وهو بدلُ ٱشتمالٍ؛ لوجود علاقةٍ بينهما هي غير العلاقة المتقدِّمة في السَّابقين، وهي علاقة الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ.

والرَّابع: (بَدَلُ الغَلَطِ)؛ وهو: إرادتُك كلامًا وسَبْقُ لسانِك بغيره، ثمَّ رجوعُك إلى ما أردتَه.

ومثَّل له بقوله: (رَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ)، وقال في بيان وجه التَّمثيل: (أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ الفَرَسَ)؛ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ)؛ فـ(الفرسَ): بدلُ (زيدًا)، وهو بدل غلطٍ، فـ(زيدًا) منصوبٌ، و(الفرسَ): بدلٌ منصوبٌ أيضًا.

وسمَّى ٱبن هشامٍ هَٰذَا النَّوع بـ(البدلِ المبايِن)، وهو أليق؛ لأنَّ موجِبه لا ينحصر في الغلطِ؛ بل قد يكون لغيره.

ومنه في الحروفِ: (جاء محمَّدٌ في إلى المسجدِ)، أردتَ أن تقول: (جاء محمَّدٌ إلى المسجد)؛ فسبقَ لسانُك وقلتَ: (في)، ثم رجعتَ إلى ما أردتَ وقلت: (إلى المسجد).

وبهَٰذَا نكون ٱستكملنا التَّوابع المرفوعات الَّتي تجيء تابعةً؛ وهي الأربعة: العطف، والنَّعت، والتَّوكيد، والبدل.

وكمُلَتِ المرفوعات كلُّها؛ أصْلِيُّها وتابعُها.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ: المَفْعُولُ بِهِ، وَالمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ المَكَانِ، وَالحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالمُسْتَثْنَى، وَٱسْمُ لَا، وَالمُنَادَى، وَالمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَٱسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالبَدَلُ.

قال الشَّارح وفَّقه الله:

لمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من بيان الحُكم الأوَّل من أحكام الاسم؛ وهو (الرَّفع)، وبيَّن مواقِعَه = أتبعه ببيان الحكم الثَّاني من أحكام الاسم؛ وهو (النَّصب)، فعقد بابًا عدَّ فيه (منصوباتِ الأسماءِ) مُجملةً؛ تسهيلًا للطَّالب وتشويقًا له ليجتهد في ضبطها، وتتطلَّعُ نفسُه إلى معرفة تفصيلها، ثمَّ فصَّلها في التَّراجم الآتية.

وتكون المعدودات من المنصوبات خمسة عشرَ بجَعْل (ظرف الزَّمان وظرف المكان) معدودًا واحدًا؛ وهو: (الظَّرف).

وبجمع (خبر كان وأخواتها، وٱسم إنَّ وأخواتها) في واحدٍ؛ لكونهما يرجعان إلى العوامل الدَّاخلة على المبتدإ والخبر.

وتفصيلِ عدِّ التَّابع أربعة أشياءَ، فتكون حينئذٍ المنصوبات خمسة عشر.

وجزم المَكُودِيُّ في «شرحه» – وهو من أصحاب أصحاب المصنِّف، أي: تلميذٌ من تلاميذهِ – أنَّ المصنِّف أهملَ ذِكْر المُتمِّم للعدِّ خمسةَ عشر، فإنَّك إذا لم تعدُّها وفْق ما ذكرتُ لك آنفًا صارت أربعة عشر.

ثمَّ ٱستظهر أنَّه خبر (ما) الحجازيَّة، ويكون ذَٰلِكَ بعدِّ الظَّرفين منفصلين، فتعدُّ (ظرف الزَّمان)، وتعُدُّ (ظرف المكان).

وبفصل خبرِ (كان وأخواتها) عنِ ٱسم (إنَّ وأخواتها).

وعدِّ التَّوابع منصوبًا واحدًا، فإذا فعلتَ ذَٰلِكَ صارتِ المنصوبات أربعة عشرَ.

ويُزاد عليها خَامِس عشْرِها الَّذي ذكره المكودي وهو: خبر (ما) الحجازيَّة، فتكمُل خمسةَ عشر من المنصوبات.

وأحسن ممَّا ذكره المكودي أن يُقال: إن المنصوب الخامس عشر هو أحد ما تقدَّم عند المصنِّف، وهو مفعولَا (ظننتُ وأخواتِها)، وحمْل كلامه على ما ورد فيهِ خيرٌ من حمْله على شيءٍ مُختلَفٍ فيه، فالنَّصب بـ(ما) الحجازيَّة فيه خلافٌ، وما صرَّح به ممَّا تقدَّم مِن أنَّ (ظنَّ) تنصب المبتدأَ والخبرَ ويكونان مفعولين لها هو المتمِّم خمسة عشر منصوبًا.

وذكر جماعة من الشُّرَّاح أنَّه وقع عدُّهُ في بعض النُّسخ كذَٰلِكَ، فأُلحِق في هَٰذَا الباب في بعض النُّسَخ مفعولَا (ظننتُ وأخواتها)، لكِنَّ النُّسَخ العتيقة ليس فيها ذَٰلِكَ.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَ(رَكِبْتُ الفَرَسَ).

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالمُتَّصِلُ ٱثْنَا عَشَرَ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: (ضَرَبَنِي)، وَ(ضَرَبَنَا)، وَ(ضَرَبَكَ)، وَ(ضَرَبَكِ)، وَ(ضَرَبَكُمَا)، وَ(ضَرَبَكُمْ)، وَ(ضَرَبَكُنَّ)، وَ(ضَرَبَهُ)، وَ(ضَرَبَهَا)، وَ(ضَرَبَهُمَا)، وَ(ضَرَبَهُمْ)، وَ(ضَرَبَهُنَّ).

وَالمُنْفَصِلُ ٱثْنَا عَشَرَ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّانَا)، وَ(إِيَّاكَ)، وَ(إِيَّاكِ)، وَ(إِيَّاكُمَا)، وَ(إِيَّاكُمْ)، وَ(إِيَّاكُنَّ)، وَ(إِيَّاهُ)، وَ(إِيَّاهَا)، وَ(إِيَّاهُمَا)، وَ(إِيَّاهُمْ)، وَ(إِيَّاهُنَّ).

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأوَّل من منصوبات الأسماء؛ وهو: (المفعول به).

وحدَّهُ بقوله: (وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ)، **وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ؛ فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا.

والثَّالث: أنَّ الفعلَ يقع به؛ فهو مُتعلِّقٌ بالفعلِ، ولا يُعقَل بدونه.

والباء في قوله: (بِهِ) بمعنى (على).

وأبينُ من هَٰذَا أن يُقال: هو: الاسم الَّذي يقع عليه فعلُ الفاعلِ أو يتعلَّق به، وهَٰذَا موجودٌ صدْرُه في بعض نُسَخ «الآجرَّامية»، أنَّ المصنِّف قال: (وهو الاسم المنصوب الَّذي يقع عليه الفعل).

والتَّعبير بـ(وقوع الفعل عليه) أَوْلَى من التَّعبير بـ(وقوع الفعل به)، ولكِن لا بدَّ من ذِكْر ما يتعلَّق به الفعل.

ومَثَّل له المصنِّف بمثالين:

أحدهما: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ فـ(زيدًا): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

والثَّاني: (رَكِبْتُ الفَرَسَ)؛ فـ(الفرسَ): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

ثمَّ جعله قسمين: ظاهرًا ومُضمرًا؛ وتقدم معناهما.

والمُضمَر نوعان:

أحدهما: المتِّصل؛ وهو: ما ٱتَّصل بفعله، فلا يُبتدأ به الكلَام، ولا يصحُّ وقوعُه بعد (إلَّا).

وربما دلَّ على متكلِّمٍ؛ نحو: (ضَرَبَنِي)، أو مُخاطَبٍ؛ نحوُ: (ضَرَبَكَ)، أو غائبٍ؛ نحوُ: (ضَرَبَهُ).

والآخر: المنفصل؛ وهو: ما ٱنفصل عن فِعْله، فيُبتدَأُ به الكلام، ويصحُّ وقوعُه بعد (إلَّا).

وربَّما دلَّ على مُتكلِّمٍ؛ نحوُ: (إِيَّايَ)، أو مخاطَبٍ؛ نحوُ: (إِيَّاكَ)، أو غائبٍ؛ نحوُ: (إِيَّاهُ).

والتَّحقيق: أنَّ الضَّمير هو (إِيَّا)، وما ٱتَّصل به حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب، وُضِع للدِّلالة على التَّكلُّم، أو الخطاب، أو الغَيْبَةِ.

ثمَّ ذكر المصنِّف أنَّ المفعول به أربعةً وعشرين نوعًا؛ ٱثْنَا عَشَرَ نوعًا للمتَّصل، وٱثْنَا عَشَرَ نوعًا للمنفصل، وكلُّها مبنيَّةٌ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، وساق أمثلتها.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ الـمَصْدَرِ

المَصْدَرُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الفِعْلِ؛ نَحْوُ: (ضَرَبَ، يَضْرِبُ، ضَرْبًا).

وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ؛ نَحْوُ: (قَتَلْتُهُ قَتْلًا).

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ؛ نَحْوُ: (جَلَسْتُ قُعُودًا)، وَ(قُمْتُ وُقُوفًا)، وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ.

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الثَّاني من منصوبات الأسماء، وهو: (باب المصدر).

والمقصود منه هنا هو: (المفعول المطلق) بدلالة التَّقسيم والتَّمثيل، فالمصدرُ أوسعُ من هَٰذَا ، فإنَّ **المصدرَ** عندهم هو: ٱسمُ الحَدَثِ الجارِي على فعلِه أو غير فعلِه؛ فمثلًا: (فهْمُ) في قولك: (أعجبني فهْمُك)؛ مصدرٌ لم يجرِ وَفْق فعْلِه، فـ(أعجبني) شيءٌ، و(الفهْم) شيءٌ آخر.

وأمَّا **المفعول المطلق** فهو: الَّذي يكون فيه ٱسمُ الحَدَثِ جاريًا على فِعْلِه حقيقةً أو حُكمًا؛ كما سيأتي.

كقولك: (قمتُ قيامًا)، أو (قمتُ وقوفًا)؛ فـ(القيامُ) و(الوقوفُ): كلاهما مفعولٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّه جاء على نسق فِعْله، تارةً بالحقيقة بأن كان من لفظِه ومعنَاه، وتارةً على الحُكمِ بأن كان من معنَاه دون لفظِه، فالوقوفُ هو القيامُ باعتبار المعنى.

وحدَّه المصنِّف بقوله: (الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الفِعْلِ)؛ **فهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه اسمٌ؛ فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ؛ فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا.

والثَّالث: أنَّه يجيء ثالثًا في تصريف الفعل؛ وهَٰذَا تقريبٌ. ذكره المَكوديُّ وغيره؛ إحالةً على تَصَرُّف النُّحاةِ في تصريف الفعل وتقريب وجوهه، فإنَّهم يقولون مثلًا: (ضَرَبَ، يضرِبُ، اضرِب، ضربًا) فعندهم يأتي ثالثًا في التَّصريف إذا أُريد الدِّلالة على ما يقعُ به الفعل (ضَرَبَ، يَضْرِبُ، ضَرْبًا)، و(اضرِبْ) هو عند هَٰؤُلَاءِ فعلُ أمرٍ تابعٌ للمضارعِ، وهَٰذِهِ طريقة الكوفيِّين، فهم يقولون: (ضَرَبَ، يَضْرِبُ، ضَرْبًا)، ويجعلون فعلَ الأمر مندرجًا في الفعل المضارع؛ لأنَّه تابعٌ له.

ثمَّ جعله قسمين: لفظيًّا، ومعنويًّا.

فاللَّفظيُّ: ما وافق لفظُه ومعنَاه لفظ فِعْلِه ومعنَاه.

ومَثَّل له المصنِّف بقوله: (قَتَلْتُهُ قَتْلًا)؛ فـ(قتلًا): مفعولٌ مطلقٌ وافق فعْلَه في اللَّفظ والمعنى.

وأمَّا **المعنويُّ** فهو: ما وافق لفظُه معنى فِعْلِه دون لفظِه.

ومَثَّل له المصنِّف بمثالين:

أحدهما: (جَلَسْتُ قُعُودًا)؛ فـ(القعودُ) وافقَ (الجلوسَ) في معناه.

وثانيهما: (قُمْتُ وُقُوفًا)؛ فـ(الوقوف) وافق فِعْلَه (قمتُ) في معناه لا في لفظِه.

وذهب الجمهور إلى أنَّ المعنويَّ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ من جنس المفعول، فإذا قلتَ: (جلستُ قعودًا)؛ فتقدير الكلام: (جلستُ وقعدتُ قعودًا)، وإذا قلتَ: (قمتُ وقوفًا)؛ فالتَّقدير: (قمتُ ووقفتُ وقوفًا).



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ ٱسْمُ الزَّمَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي).

نَحْوُ: اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ.

وَظَرْفُ المَكَانِ هُوَ ٱسْمُ المَكَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي).

نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَحِذَاءَ، وَثَمَّ، وَهُنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ.

***

قال الشَّارح وفقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الثَّالث والرَّابع من منصوبات الأسماء؛ وهما: (ظرف الزَّمان والمكان)، ويُقال لهما: (المفعول فيه).

وظرف الزَّمان يبيِّن الزَّمن الَّذي حصل فيه الفعل.

وظرف المكان يبيِّن المكان الَّذي حصل فيه الفعل.

وحدَّ المصنِّف ظرفَ الزَّمان بقوله: (هُوَ ٱسْمُ الزَّمَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي))، **وهو مبنيٌّ على أربعة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه ٱسمٌ مختصٌّ بالزَّمان؛ فلا يكون ٱسمًا لغيره.

وضابطُه: صِحَّةُ وقوعِه جوابًا لسؤالٍ أداتُه: (متَى)، كأن يُقال: (متَى أتيتَ؟)؛ فتقولُ: (أتيتُ مساءً).

والثَّالث: أنَّه منصوبٌ؛ فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا.

والرَّابع: أنَّه منصوبٌ بتقدير (في)؛ أيْ: مُتضَمِّنٌ معناه.

ثمَّ ذكر ٱثنا عشر ٱسمًا من أسماء الزَّمان؛ وهي: (اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً...) إلى آخر ما ذكر، فإذا جاءتْ في جملةٍ على تقدير (في) أُعْرِبَت ظرفَ زمانٍ.

مثالُه: (سِرْتُ ليلةً)؛ فـ(ليلةً): ظرفُ زمانٍ منصوبٌ، وهو على تقدير (في)، يعني تقول: سِرتُ فِي ليلةٍ.

وحدَّ المصنِّف ظرف المكانَ بقوله: (هُوَ ٱسْمُ المَكَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي))، **فهو مبنيٌّ على أربعة أصولٍ**:

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه ٱسمٌ مختصٌّ بالمكان؛ فلا يكون ٱسمًا لغيره.

وضابطُه: صِحَّةُ وقوعِه جوابًا لسؤالٍ أداتُه: (أين)، كأن تقولَ: (أينَ محمَّدٌ؟)؛ فيُقال: (أمام المسجد).

والثَّالث: أنَّه منصوبٌ؛ فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا.

والرَّابع: أنَّه منصوبٌ بتقدير (في)؛ أيْ: مُتضَمِّنٌ معناه.

لَكِن يتعذَّر التَّقدير بـ(في) مع بعضِ أفراد ظرف المكانِ؛ نحو: (عند)؛ فالأَوْلَى أن يقال: إنَّه منصوب على تقدير معنَى (في)، لا كما قال المصنِّف: أنَّه بتقدير (في). ذكره الكَفْرَاويُّ في شرح «الآجرَّامية».

فاسم المكان هو: الاسم المنصوب بتقدير معنى (في).

ثـمَّ ذكـر ٱثنا عـشر ٱسـمًا مـن أسـماء المكـان؛ هـي: (أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ...) إلى آخـر ما ذكر.

فإذا وقعتْ في جملةٍ على تقدير (في) أو معناها أُعرِبت: ظرفَ مكانٍ؛ مثاله: (جلستُ أمامَ المعلم)؛ فـ(أمامَ): ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظَّرفيَّة.

والجامع لتعريف (المفعول فيه) أن يُقال: هو ٱسْمُ زمانٍ أو مكانٍ يُقَدَّر بـ(في) أو معناها.

فهَٰذَا هو الوعاء الجامع لظرفِي الزَّمان والمكان، ويكون (مفعولًا فيه).

وحُكمُهما: النَّصب على ذَٰلِكَ؛ فتقولُ في كلِّ واحدٍ منهما إنَّه مفعولٌ فيه، وإن أردتَ أن تبيِّنَ موقِعَه من المفعول فيه فتقول: هو ظرفُ زمانٍ، أو ظرفُ مكانٍ؛ صحَّ ذَٰلِكَ.

وقوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ)؛ إشارةٌ إلى أنَّ ظروفَ الزَّمان والمكان لا تنحصر فيما ذكر، فوراءها أشياءُ أخرى في كلام العرب، لكِنَّ المعدودات هي أشهرها، وأكثرها دورانًا على ألسنتهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ الحَالِ

الحَالُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ، المُفَسِّرُ لِمَا ٱنْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، وَ(رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا)، وَ(لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا)، وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ.

وَلَا يَكُونَ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ خامس منصوبات الأسماء وهو: (الحال).

وحدَّه بقوله: (الاسْمُ المَنْصُوبُ، المُفَسِّرُ لِمَا ٱنْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَاتِ)، **وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأَوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا، وهَٰذَا هو الغالب، وربَّما كان جملةً أو شبه جملةٍ.

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ؛ فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا.

والثَّالث: أنَّه يُفسِّر مَا ٱنْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَاتِ، دون الذَّوات؛ فالمفسِّر لما أُبهم من الذَّوات (التَّمييز) – كما سيأتي –، أمَّا (الحال) فيتعلَّق بتفسير الهيئة الواردة في الفعل.

وقوله: (أَنْبَهَمَ)؛ ليست فصيحةً، وحمْلُه على الفصيح يقتضي أن تكون عبارتُها: هو الاسم المنصوب المفسِّر لما أُبهِم من الهيئات.

وعلى ما تقدَّم من أنَّ الحُكمَ لا يدخل في الحدِّ يصير الحالُ: هو الاسم المفسِّر لما أُبهِم من الهيئات.

وضابطُه: صِحَّة وقوعِه جوابًا لسؤالٍ أداته: (كيف).

ومثَّل له المصنِّف بثلاثة أمثلةٍ:

أوَّلها: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)؛ فـ(راكبًا): حالٌ منصوبةٌ، وعلامة نصبها الفتحة.

وثانيها: (رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا)؛ فـ(مسرجًا): حالٌ منصوبةٌ، وعلامة نصبها الفتحة.

وثالثها: (لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا)؛ فـ(راكبًا): حالٌ منصوبةٌ، وعلامة نصبها الفتحة.

فـ(الرُّكوب) في المثال الأوَّل يفسِّر مجيءَ زيدٍ، وكونُ الفرس (مُسرَجةً) يفسِّر ركوبَها، فهوَ ركبِها حال كونِها مُسرجةً، وقوله: (راكبًا) في المثال الثَّالث يفسِّر حال لُقيِّه عبدَ اللهِ، وأنَّه لقيه راكبًا.

ثمَّ ذكر المصنِّف شروطَ الحال؛ **وهي ثلاثةٌ**:

أوَّلها: أنَّه (لَا يَكُونَ) (إِلَّا نَكِرَةً)، لا معرفةً.

وثانيها: أنَّه (لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ)، فلو لم تَذكرِ الحال لكان الكلام تامًّا؛ يعني لو قيل: (ركبتُ الفرسَ)، ولم يقل: (مُسرجًا)؛ تمَّ الكلام، وأفاد فائدةً هي ركوبُه الفرس.

وثالثها: أنَّ صاحبَها يكونُ (مَعْرِفَةً)، وما جاء نكرةً فهو يُؤوَّل بالمعرفة.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ، المُفَسِّرُ لِمَا ٱنْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا)، وَ(تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا)، وَ(طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا)، وَ(ٱشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا)، وَ(مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً)، وَ(زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا)، وَ(أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا).

وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ السَّادس من منصوبات الأسماء؛ وهو: (التَّمييز).

وحدَّه بقوله: (الاسْمُ المَنْصُوبُ، المُفَسِّرُ لِمَا ٱنْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ)، **وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ؛ فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا**والثَّالث**: أنَّه يُفسِّر مَا ٱنْبَهَمَ مِنَ الذَّوات، دون الهيئات؛ فالمفسِّر لما أُبهِم من الهيئات هو (الحال) – كما تقدَّم.

والذَّاتُ: حقيقة الشَّيء.

و(ٱنْبَهَمَ): ليست فصيحةً – كما تقدَّم.

والحدُّ المختار لـ(التَّمييز) أنَّه: ٱسم مُفَسِّرٌ لما أُبهم من الذَّوات.

ومثَّل له المصنف بسبعة أمثلةٍ:

أولها: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا)؛ فـ(عرقًا): تمييزٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

وثانيها: (تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا)؛ فـ(شحمًا): تمييزٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

وثالثها: (طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا)؛ فـ(نفسًا): تمييزٌ منصوبٌ.

ورابعها: (ٱشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا)؛ فـ(غلامًا): تمييزٌ منصوبٌ.

وخامسها: (مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً)؛ فـ(نعجةً): تمييزٌ منصوبٌ.

وسادسها وسابعها: (زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا)، وَ(أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا)؛ فـ(أبًا) في المثال الأول: تمييزٌ منصوبٌ، و(وجهًا) في المثال الثَّاني: تمييزٌ منصوبٌ.

ثمَّ ذكر المصنِّف شروط التَّمييز؛ **وهي ٱثنان**:

الأوَّل: أنَّه (لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً)، لا معرفةً.

والثَّاني: أنَّه (لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ)؛ فلو لم يُذكَر كان الكلام تامًّا، وهٰذَا هو الغالبُ، فقد يأتي قبل تمام الكلام؛ نحو: (عشرين درهمًا عندي)، فـ(درهمًا): تمييزٌ منصوبٌ، وجاء قبل تمام الكلام.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ اَلاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ؛ وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِـ(إِلَّا) يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الكَلَامُ مُوجَبًا تَامًّا؛ نَحْوُ: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، وَ(خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا).

وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ البَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ؛ نَحْوُ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، وَ(... إِلَّا زَيْدًا).

وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ؛ نَحْوُ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، وَ(مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا)، وَ(مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ).

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ(غَيْرٍ، وَبِسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ)، مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ(خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا)، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ؛ نَحْوُ: (قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا)، وَ(... زَيْدٍ)، وَ(... عَدَا عَمْرًا) ، وَ(... عَمْرٍو)، وَ(... حَاشَا بَكْرًا)، وَ(... بَكْرٍ).

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ السَّابع من منصوبات الأسماء؛ وهو: (المستثنى)، وترجم له: (**بَابُ اَلاسْتِثْنَاءِ**)؛ لأنَّه ذكر مسائلَ تتعلَّق بأداة الاستثناء، وحُكمِ المستثنى، فهٰذِهِ التَّرجمة لا تدلُّ على المنصوبِ، لَكِن تدلُّ على العامل الَّذي أثَّر فيه النَّصبَ في بعض أحكامِه.

فالمنصوبُ هو (المستثنَى)، في بعض الأحوال.

وقد عَدَلَ حذَّاق الحنابلة إلى التَّرجمة بـ(المستثنى) عن التَّرجمة بـ(الاستثناء)؛ لاختصاص النَّصب بكونه مُستثنى، أمَّا الاستثناء فهو العامل.

وعرَّفوا **المستثنى** بأنَّه: ما دخلت عليه (إلَّا) وأخواتها. فهو الاسم الواقع بعد (إلَّا) وأخواتها، فما يكون بعد (إلَّا) وأخواتها يُسمى مستثنى.

والاستثناء هو: إخراج شيءٍ من شيءٍ بـ(إلَّا) أو إحدى أخواتها.

والمستثنى منه هو: المتقدِّم السَّابق لـ(إلَّا) وأخواتها.

وٱستفتح المصنِّف مسائلَه ببيانِ أدواتِ الاستثناء، فقال: (وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ؛ وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ...) إلى آخره.

والحرفُ في كلامه محمولٌ على إرادة معناه اللُّغويِّ لا الاصطلاحيِّ؛ وهو: (الكلمة)، فتقدير ما ذكرَ: (وكلماتُ الاستثناء ثمانيةٌ)؛ لأنَّ المذكورات ليست كلُّها حروفًا.

وهَٰذَا لا يخفى عليه، فـ(إِلَّا) حرفٌ، و(غَيْرُ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٌ) أسماءٌ، وما بقي - وهو (خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا) - متردِّدٌ بين الحرفيَّة والفِعليَّة.

ويمكن أن يكون سمَّاها حروفًا باعتبار الغالب ٱستعمالُه منها؛ وهو: (إلَّا).

والتَّعبير بقول: (أدوات الاستثناء) أكملُ؛ ليعمَّ جميع هَٰذِهِ الأنواع، مع بيان عملِها، وهي أنَّها تُثمر ٱستثناءً.

وحَصْرُها في ثمانيةٍ مُتَعَقَّبٌ بزيادة (ليس) و(لا يكون) عند الجمهور، كما أنَّ (سِوًى، وسُوًى، وسواءٌ) لُغاتٌ في كلمةٍ واحدةٍ، وبقيت فيها لغةٌ رابعةٌ؛ وهي: (سِواءٌ) بكسر السِّين مع المدِّ.

وإذا عُدَّت هَٰذِهِ اللُّغات كلمةً واحدةً، وأُلحِقت زيادة (ليس) و(لا يكون) = صارت الأدوات ثمانيةً.

ثمَّ ذكر حُكم المستثنى بـ(إلَّا)، **وبيَّن أنَّ له ثلاثة أحكامٍ:**

فالحُكم الأوَّل: نصبُه على الاستثناء فقط؛ (إِذَا كَانَ الكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا).

ومعنى كونه (تَامًّا)؛ أي: يُذْكَر فيه (المستثنى منه)، وهو المتقدِّم على (إلَّا) السَّابقُ لها.

ومعنى كونه (مُوجَبًا)؛ أي: مُثبتًا، لا يسبقه نفيٌ أو شبه النَّفي.

ومثَّل له المصنِّف بمثالين:

الأوَّل: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا).

والثَّاني: (خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا).

فالكلام في الجملتين تامٌّ موجَبٌ.

فهو تامٌّ: باعتبار ذِكْر (المستثنى منه)، وهو (القوم) في الجملة الأولى، و(النَّاس) في الجملة الثَّانية.

وهو مُوجَبٌ؛ لأنَّه لم يسبقه نفيٌ أو شِبهُه؛ فيكون حينئذٍ (زيدًا): مُستثنًى منصوبٌ، و(عمرًا): مستثنًى منصوبٌ.

والحُكم الثَّاني: نصبُه على الاستثناء، مع جواز إعرابه (بدلًا)، وذَٰلِكَ إذا (كَانَ الكَلَامُ تَامًّا مَنْفِيًّا).

وسبقَ أن عرفتَ أنَّ (التَّام) هو: أن يُذْكر فيه (المستثنى منه).

وأمَّا معنى كونه (مَنْفِيًّا) فهو: أن يسبقه نفيٌ، ويُلحَق بالنَّفي: النَّهي والاستفهام.

والأَوْلَى أن يُقال: (غير موجَبٍ)؛ ليعمَّ النَّفيَ وشِبْهَه من النَّهي والاستفهام، فيُحكَم عليه بهَٰذَا الحُكم إذا كان الكلام تامًّا غير موجَبٍ.

فالحُكم الأوَّل متعلِّقٌ بالكلام التَّامِّ الموجبِ، وهٰذَا مُتعلِّقٌ بالكلام التَّامِّ غير الموجَب.

ومثَّل له المصنِّف بمثالٍ واحدٍ هو: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، وَ(... إِلَّا زَيْدًا)؛ فيجوزُ أن يُنصَب (مستثنًى) على الأصل في الاستثناء، ويجوز أن يُرفَع (بدلًا) من (القومُ) المرفوعُ، فـ(القوم): فاعلٌ مرفوعٌ، و(زيدٌ) عند جريانه (بدلًا) يكون مرفوعًا؛ لأنَّ الكلام في الجملة المذكورة هو تامٌّ غير موجِبٍ، فإذا كان الاستثناء تامًّا غير موجَبٍ جاز فيه الوجهان: الإعرابُ على الاستثناء بالنَّصب أنَّه مستثنًى، أو إجراء البَدَلِيَّة فيه.

والحُكم الثَّالث: إعرابُه حسَب العواملِ، وذٰلِكَ إذا (كَانَ الكَلَامُ نَاقِصًا).

ومعنى كونه (نَاقِصًا): ألَّا يُذْكَر فيه (المستثنى منه)، فيفتقرُ فيه العاملُ إلى معمولِه.

ولا يكون إلَّا منفيًّا.

ومثَّل له المصنِّف بثلاثة أمثلةٍ:

الأوَّل: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)؛ فـ(زيدٌ) هنا: فاعلٌ.

والثَّاني: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا)؛ فـ(زيدًا) هنا: مفعولٌ به.

والثَّالث: (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)؛ فـ(زيدٍ) هنا: مخفوضٌ.

وأُعرِب المستثنَى حسَب العوامل في الأمثلة الثَّلاثة؛ لأنَّ الكلام هنا ناقصٌ، لم يُذْكَر فيه (المستثنى منه)، ووقع منفيًّا. لَا غَيْرُ.

ثمَّ ذكر المصنِّف حُكمَ (المُسْتَثْنَى بِـ(غَيْرٍ، وَبِسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ))، وأنَّه: (مَجْرُورٌ)، وذٰلِكَ بالإضافة.

ثمَّ ذكر حُكم (المُسْتَثْنَى بِـ(خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا))، **وبيَّن أنَّ له حُكمين:**

فالحكم الأوَّل: جوازُ نصبِه على أنَّها أفعالٌ ماضيةٌ، وفاعلُها: ضميرٌ مستترٌ وجوبًا.

والحُكم الثَّاني: جوازُ جرِّه على أنَّها حروفُ جَرٍّ.

ومثَّل له المصنِّف بثلاثة أمثلةٍ نسقًا، هي: (قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا)، وَ(... زَيْدٍ)، وَ(... عَدَا عَمْرًا) ، وَ(... عَمْرٍو)، وَ(... حَاشَا بَكْرًا)، وَ(... بَكْرٍ).

فنُصِبَت تارةً باعتبار أنَّ كلَّ واحدٍ منها مفعولٌ بهِ؛ فـ(زَيْدًا، عَمْرًا، بَكْرًا) في الجُمَل: مفعولٌ به.

وجُرَّت تارةً أخرى على أنَّ ما تقدَّمها - وهو (خلا، وعدا، وحاشا) - هي حروف خفضٍ.

وإذا سُبقَتْ (خلَا، وعدا، وحاشا) بـ(ما) تعيَّن النَّصب، فإذا وقع في جملةٍ (ما خلا)، أو (ما عدا)، أو (ما حاشا)؛ فما بعدها يكون منصوبًا.

ودخول (ما) المصدريَّة على (حاشا) قليلٌ، وأكثر ما يكون مع (خلا، وعدا).



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ لا

ٱعْلَمْ أَنَّ (لَا) تَنْصِبُ النَّكِرَةَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا)؛ نَحْوُ: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ).

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكْرَارُ (لَا)؛ نَحْوُ: (لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَلَا ٱمْرَأَةٌ).

وإِنْ تَكَرَّرَتْ (لَا) جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا؛ فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، وَلَا ٱمْرَأَةَ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَا ٱمْرَأَةٌ).

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الثَّامن من منصوبات الأسماء وهو: (ٱسم (لا) النَّافية للجنس)، الَّتي تنفي الخبر عن جميعِ أفراد جنس ٱسمها، وهي تعمل عمل (إنَّ) وأخواتِها المتقدِّم، فتنصبُ المبتدأَ وترفع الخبرَ.

وبوَّب المصنِّف (**بَابُ لا**) دون قوله: (ٱسم لا)، وإن كانَ هو المراد، فإنَّ المنصوب هنا هو ٱسم (لا)، فالمناسب لِذِكْره في المنصوبات أن يُقال: (ٱسم لا)، لكِنَّه عَدَل عنه لأنَّه ذكر في الباب أحكام (لا)، ولم يقتصر على النَّصب.

ومجموع ما ذكره المصنِّف من أحوالها ثلاثٌ:

فالحال الأولى: أنَّ ٱسمَها إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف نُصِب مُعربًا، وإن كان مُفردًا بُني على ما يُنصَب به.

والمراد بـ(المفرد) هنا: ما ليس جملةً ولا شِبْه جملةٍ.

و(المضاف) هو: الاسم المُقيَّد بالنِّسبة إلى ٱسمٍ آخر؛ كقولك: (عبد الله)، وسيأتي ذِكْر الإضافة في (**باب مخفوضات الأسماء**) بإذن الله.

و(شِبْه المضاف) هو: ما تعلَّق به شيءٌ من تمام معناه؛ كقولك: (ذاكرًا ربَّك)، فلو قلت: (ذاكرًا)؛ لم يتبيَّنِ المرادُ للسَّامع كاملًا؛ لأنَّ الذِّكر يكون لأشياءٍ متعدِّدةٍ، فإذا قلت: (ربَّك)؛ أتممتَ المعنى، وخصَّصتَه كما يُخصَّصُ المضاف بالمضاف إليه.

وعلامتُه: أنَّه يعمل فيما بعده؛ أي: يؤثِّر فيها حُكمًا.

ونصبُ (لا) ٱسمَها يكونُ بشروطٍ ثلاثةٍ:

الأوَّل: أن يكون ٱسمُها نكرةً.

والثَّاني: أن يكون ٱسمُها متَّصلًا بها؛ أي: غيرَ مفصولٍ عنها ولو بالخبر.

وثالثها: ألَّا تُكَرَّر (لا) في الجملة.

وزِيدَ شرطٌ رابعٌ؛ وهو: ألَّا تكون مقترنةً بحرفِ جرٍّ.

ومثَّل له المصنِّف بمثالٍ واحدٍ: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ)؛ فـ(رجلَ): ٱسم (لا) مبنيٌّ على الفتح.

والحال الثَّانية - من أحوال (لا) -: أنَّها لا تؤثر عملًا، وذَٰلِكَ إذا لم تباشرِ النَّكرةَ؛ أي: فُصِل بينها وبين النَّكرة، فيجبُ (الرَّفْعُ)، ويجب (تَكْرَارُ (لَا)) - كما ذكر المصنِّف.

والمختار: عدم وجوب التَّكرار، لكِنَّه الأفصحُ.

ومثَّل له المصنِّف بمثالٍ واحدٍ، وهو: (لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَلَا ٱمْرَأَةٌ)؛ فـ(رجلٌ) هنا: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(ٱمرأةٌ): معطوفٌ على (رجلٌ) المرفوع.

واقتضى هَٰذَا الحُكمَ: وجودُ الفصلِ بين (لا) ونكرتها، فالجملةُ: (لا في الدَّار رجلٌ)؛ فلم تباشرِ النَّكرةَ، وعلى ما ذكره المصنِّف يكون تكرار (لا) واجبًا، وعلى المختار: لا يجب.

والحال الثَّالثة - وهي آخر تلك الأحوال -: جواز (إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا)، وذَٰلِكَ إذا باشرتِ النَّكرةَ وتكرَّرت في الجملة، (فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، وَلَا ٱمْرَأَةَ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَا ٱمْرَأَةٌ) - كما مثَّل المصنِّف -، فـ(لا) هنا باشرت النَّكرة - أي: لم يفصل بينها وبين النَّكرة شيءٌ -، وتكرَّرتْ.

ففي المثال الأوَّل: يكون (رجلَ): ٱسم (لا) مبنيٌّ على الفتح.

وفي المثال الثَّاني: يكون (لا): حرفُ نفيٍ ملغيٌّ، (ورجلٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ.

ففي الجملة الَّتي تباشرُ فيها النَّكرةَ وتتكرَّر يجوز إعمالها وإلغاؤها؛ فإن أُعمِلَت صار ما بعدها: ٱسم (لا) مبنيٌّ على الفتح، وإن أُلغيت صار: مبتدأً مرفوعًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ المُنَادَى

المُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفْرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ، وَالمُضَافُ، وَالمُشَبَّهُ بِالمُضَافِ.

فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ؛ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ نَحْوُ: (يَا زَيْدُ)، وَ(يَا رَجُلُ).

وَالثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ التَّاسع من منصوبات الأسماء وهو: (المنادَى).

وحدُّه: ٱسمٌ وقع عليه طلب الإقبال بـ(يا) أو إحدى أخواتها.

وهو قسمان: مُعرَبٌ ومبنيٌّ.

وأخوات (يا): (الهمزة)، و(أيْ)، و(آ) – بالمدِّ –، و(أيَا)، و(هَيَا)، و(آيْ).

فالأصل في النِّداء: (يا)؛ فهي أمُّ الباب.

وبوَّب المصنِّف: (**بَابُ المُنَادَى**)، دون تقييدٍ يختصُّ بالمنصوبات؛ لأنَّ له حالًا يخرج فيها عنِ النَّصب، وإنَّما أُورِد في المنصوبات لأجل ٱشتماله على بعض الأنواع الَّتي يكون فيها (المنادَى) منصوبًا.

فللمنادى حالان:

الحال الأولى: البناء على الضَّمِّ؛ وذَٰلِكَ إذا كان المنادَى مفردًا عَلَمًا، أو نكرةً مقصودةً.

والمراد بـ(المفرد): ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

والمراد بـ(النَّكرة المقصودة): النَّكرة الَّتي يُقصَد بها واحدٌ معيَّنٌ، ممَّا يصحُّ إطلاق لفظِها عليه؛ كقولك لأخيك: (يا رجل؛ ما بك؟).

فـ(القصد) هنا معناه: النِّيَّة.

والبناءُ على الضَّم يختصُّ بالعَلَمِ والنَّكرة المقصودة حال كونهما مفردين.

أما إذا كانا مثنَّيين فالبناء على الألفِ.

وإذا كانا جمع مذكَّرٍ سالمٍ فالبناء على الواو.

والجامع لها أن يُقال: المفرد العلم والنَّكرة المقصودة يُبنيان على ما يرفعان به؛ يعني: حال النِّداء.

وقول المصنِّف لمَّا ذكر بناء هَٰذَا النَّوع: (عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ)؛ صفةٌ كاشفةٌ، لأنَّ كلَّ مبنيٍّ لا يُنوَّن، وما وقع منه في الشِّعر فداعيه الضَّرورة.

ومثّل المصنف لكلٍّ بمثالٍ:

فمثال المفرد العلم: (يَا زَيْدُ)؛ فـ(زيدُ): مفردٌ عَلَمٌ منادَى مبنيٌّ على الضَّمِّ.

ومثال النَّكرة المقصودة: (يَا رَجُلُ)؛ فـ(رجلُ): نكرةٌ مقصودة منادَى مبنيٌّ على الضَّمِّ.

والحال الثَّانية: النَّصب؛ وذَٰلِكَ إذا كان المنادَى نكرةً غير مقصودةٍ، أو مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف.

والمراد بـ(النَّكرة غير المقصودة): النَّكرة التي يُقصَد بها واحدٌ غيرُ معيَّنٍ؛ كقول الأعمى: (يا رجلًا؛ خُذ بيدي)؛ فإنَّ الأعمى أرسل نداءً لا يريد به تعيين أحدٍ.

فـ(رجلًا) في قولـه: (يـا رجـلًا؛ خُـذ بيـدِي)؛ وقعـت منـادىً منصـوبٌ؛ لأنَّهـا نكـرةٌ غـير مقصودةٍ.

ومثال المضاف: (يا عبدَ الله؛ ٱصبر على تَعَلُّم النَّحو)؛ فـ(عبدَ): مضـافٌ، وهـو منادىً منصوبٌ؛ لأجل الإضافة.

ومثـال الشَّـبيه بالمضـاف: (يا ذاكـرًا ربَّـك؛ فُـزتَ)[1]؛ فـ(ذاكـرًا): منـادًى منصـوبٌ؛ لأنَّـه شبيهٌ بالمضاف.



(١) ولا نقول: (يا ذاكرًا النَّحوَ؛ فُزتَ) كما قلنا: (ٱصبر على تَعَلُّم النَّحو)؛ لأنَّ ذِكْر الله أعظمُ، ولـهَٰذَا ممَّا ينبغي أن يُراعَى في ضرب الأمثلة: المعاني المستكنَّةُ في تلك الأمثلة.

فإنَّ بعض النُّحاة يسيء في الأمثلة الَّتي يذكرها؛ فربَّما ضرب المثال بأشياءَ فيها مجونٌ وفسوقٌ، أو تتضمَّن الحطَّ ممَّن هو مُعظَّمٌ في نفوس المسلمين؛ كربِّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أو نبيِّنا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أو آل بيتِه.

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ المَفْعُولِ من أَجْلِه

وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو)، وَ(قَصَدْتُكَ ٱبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ).

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ العاشر من منصوبات الأسماء؛ وهو: (المفعول من أجله)، ويقال له: (المفعول لأجله)، ويُسمَّى أيضًا: (المفعول له).

وحدَّه بقوله: (الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ)؛ **فهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ؛ فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا.

والثَّالث: أنَّه يُذْكَر بيانًا لسبب وقوع الفعل، فيقع جوابًا لسؤالٍ تقديره: (لماذا حدث الفعل؟).

وعلى ما تقدَّم من إخلاء الحدِّ من الحُكم يكون **المفعول لأجله** هو: الاسم الَّذي يُذْكَر بيانًا لسبب وقوع الفعل.

ومثَّل له المصنِّف بمثالين:

الأوَّل: (قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو)[1]؛ فـ(إجلالًا): مفعولٌ لأجله منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

والثَّاني: (قَصَدْتُكَ ٱبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)؛ فـ(ٱبتغاءَ): مفعولٌ لأجله منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.



(١) وفي درسنا هَٰذَا خيرٌ منه أن يُقال: (قام الطُّلَّاب تعبًا من الدَّرس)؛ لأنَّ الإخوان كثيرًا يقومون في الدَّرس لأجل التَّعب، وسبب هَٰذَا عدم رياضة الأبدان، فهٰذا يجعل الإنسان لا يقوى على الجلوس للمدَّة الطَّويلة، ولذَٰلِكَ لو لاحظتم في آخر المجالس يَقِلُّ القيام من التَّعب في الدَّرس، وهو سائغٌ؛ أن يتنشَّط الإنسان إذا خاف التَّعب أن يقوم، لا نلوم ذَٰلِكَ، وإن كان الدَّاخلون ربَّما يظنُّون أنَّ هَؤُلَاءِ مُقامُون في الدَّرس.

ولذَٰلِكَ من اللَّطائف: أنَّ أحد الإخوان ٱقترَحَ إدراجَ شرطٍ للالتحاقِ بهَٰذه المجالس؛ وهو أن يكون الدَّاخل فيها لائقًا طبِّيًّا.

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: (جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ)، وَ(ٱسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ).

وَأَمَّا خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا وَٱسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي المَرْفُوعَاتِ، وَكَذَٰلِكَ التَّوَابِعُ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

❀❀❀

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحاديَ عشر من منصوبات الأسماء؛ وهو: (المفعول معه).

وأخَّره عن بقيَّة المفاعيل؛ لأنَّه سماعيٌّ لا يُقاس عليه عند جماعةٍ من النُّحاة، والجمهور على خلافهم.

فمنشأُ تأخيرِه عن المفاعيل المتقدِّمة ٱختصاصُه بالسَّماع عند بعض النُّحاة، وإن كان المختار هو مذهب الجمهور.

وحدَّه بقوله: (هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ)؛ **وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصولٍ:**

الأوَّل: أنَّه ٱسمٌ؛ فلا يكون فِعْلًا ولا حرفًا.

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ؛ فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا.

والثَّالث: أنَّه يُذْكَر لبيان مَنْ فُعِلَ معه الفعل.

وسواء الطَّريق - كما تقدَّم - إخراج الأحكام من الحدود، فيصير **المفعول معه**: الاسم الَّذي يُذْكَر لبيان مَنْ فُعِل معه الفعل.

وأوضح من هَٰذَا أن يُقال: هو الاسم الَّذي وقع الفعلُ بمصاحبتِه؛ يعني: أنَّ المفعولَ معه يجيء لبيان مَنْ فُعِل ذَٰلِكَ الفعلُ معه.

ومثَّل له المصنِّف بمثالين:

الأوَّل: (جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ)؛ فـ(الجيشَ): مفعولٌ معه منصوبٌ، والمعنى: جاء الأمير مع الجيشِ.

والثَّاني: (ٱسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ)؛ فـ(الخشبةَ): مفعولٌ معه منصوبٌ، والمعنى: ٱستوتِ الخشبةُ مع الماء.

والمثالان يُفصحان عن تقسيم المفعول معه إلى قسمين:

القسم الأوَّل: قسمٌ يصحُّ أن يكون معطوفًا، لَٰكِن يُعرَض عن العطف، وتُقصَد فيه المعيَّة، فيُنصَب على أنَّه مفعولٌ معه.

فالمثال الأوَّل: (جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ)؛ نُصِبَ (الجيش) مفعولا معه؛ لأنَّه قُصِدت فيه المعيَّة، ولم يُقصَدِ العطف؛ فالمقصود أنَّ الأمير جاء ومعَه الجيشُ، وليس المقصودُ: جاء الأميرُ وجاء الجيشُ.

والقسم الثَّاني: قسمٌ لا يصحُّ أن يكون معطوفًا.

فالمثال الثَّاني: (ٱسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ)؛ نُصبت فيه (الخشبة) مفعولا معه؛ لأنَّها دلَّت على مَنْ وقع الفعل بمصاحبته، ولا يصحُّ أن تكون معطوفةً؛ لأنَّ (الخشبة) لا تستوي مع الماء، وإنَّما يستوي الماء معها - أي: يصل إليها -.

والمقصود بها: الخشبةُ الَّتي توضع طولًا في جانب النَّهر لقياس ٱرتفاعه.

وأشار المصنِّف بعدما سبق إلى الثَّاني عشر والثَّالث عشر من منصوبات الأسماء؛ وهما: (خبر كان وأخواتها)، و(ٱسم إنَّ وأخواتها)؛ وقد تقدَّما فيما سلف، فلم يعادا ٱختصارًا.

وأشار أيضًا إلى الرَّابع عشر من منصوبات الأسماء؛ وهو (التَّوابع)، ويفسِّرها قوله في عدِّ مرفوعات الأسماء: (وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالبَدَلُ)؛ فكما أنَّها تابعةٌ للمرفوع مذكورةٌ في ذَٰلِكَ البابِ فهي المرادةُ هنا.

وبقي الخامس عشر من منصوبات الأسماء الَّذي لم يذكره المصنِّف وهو: (مفعولا ظننتُ وأخواتها) - كما تقدَّم.

وبهَٰذَا يكون تمَّ لنا أمران:

أحدهما: عدُّ المنصوبات الخمسة عشر.

والآخر: وعدُّ المفعولات الخمسة، وهي: (المفعول به، والمفعول المُطلق، والمفعول فيه، والمفعولُ لأجله، والمفعولُ معه).



قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

المَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بالإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَض بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَاءِ، وَالكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ القَسَمِ؛ وَهِيَ: الوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ؛ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: (غُلَامُ زَيْدٍ).

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ.

فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ؛ نَحْوُ: (غُلَامُ زَيْدٍ).

وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ؛ نَحْوُ: (ثَوْبُ خَزٍّ)، وَ(بَابُ سَاجٍ)، وَ(خَاتَمُ حَدِيدٍ).

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفقه الله:

لمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذِكْر الحُكمين الأوَّلين للاسم؛ وهما: الرَّفع والنَّصب = لم يبقَ بعدُ إلَّا حُكم الخفض؛ فختم كتابه بعقد بابٍ لـ(مخفوضات الأسماء)، ذكر فيه أنَّ (المَخْفُوضَاتِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ):

النَّوع الأوَّل منها: (مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ)؛ فإذا دخلت حروف الخفض على شيءٍ من الأسماء؛ أوجبتْ خفضه، وقد ذكر المصنِّف حروف الخفض في أوَّل الكتاب، وأعاد ذِكْرها هنا بزيادة ثلاثة حروفٍ:

أحدُها: (وَاوُ رُبَّ)؛ أي: الواو الَّتي بمعنى (رُبَّ).

وثانيها وثالثها: (مُذْ، وَمُنْذُ)، ولا يُجُرُّ بهما من الاسم الظَّاهر إلَّا الزَّمن المعيَّن، نحو: (ما رأيته مُذ يومِ السَّبت)، و(ما رأيته منذ يوم السَّبت)، ونحوُه: (ما رأيته مُذ يومنا)، و(...منذ يومنا)؛ فالأوَّل بمعنى (مِن)، والثَّاني بمعنى (في).

ويجوز رفْع ما بعدها على أنَّه خبرٌ، ويكونان حينئذٍ: مبتدأين، فتقول: (ما رأيته مذ يومَان)، و(ما رأيته منذ يومان)، فيكون (مذ) و(منذ) هنا: مبتدأً، (ويومان): خبرٌ مرفوعٌ.

وإذا قلتَ: (مُذ يومين)؛ فإنَّك قد أبقيت عمل الخفض.

والنَّوع الثاني من المخفوضات: (مَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ)، والإضافة - كما تقدَّم -: نسبة ٱسمٍ إلى آخر، وتلك النِّسبة تقتضي خفضَ ثانيهما.

ومثَّل له بقوله: (غُلَامُ زَيْدٍ)؛ فـ(زيدٍ): مخفوضٌ بالإضافة، فـ(غلامُ): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه.

فحُكم (المضاف إليه) هو الخفضُ، أمَّا (المضاف) فهو بحسب ما قبله.

وجعلَ المصنِّف معنى الإضافة على قسمين:

أحدهما: ما (يُقَدَّرُ بِاللَّامِ)، وضابطُه: أن يكون مِلكًا للمضاف إليه، أو مستحقًّا له.

ومثَّل له بقوله: (غُلَامُ زَيْدٍ)؛ فـ(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرور، والإضافة على تقدير اللَّام؛ أي: (هَٰذَا الغلام لزيدٍ).

وثانيهما: ما (يُقَدَّرُ بِمِنْ)، وضابطُه: أن يكون المضافُ بعضَ المضاف إليه.

ومثَّل له المصنِّف بقوله: (ثَوْبُ خَزٍّ)، وَ(بَابُ سَاجٍ)، وَ(خَاتَمُ حَدِيدٍ)؛ فـ(ثوبُ) و(بابُ) و(خاتمُ): كلُّها مرفوعاتٌ، وكلُّ واحدٍ منها مضافٌ، و(خزٍّ)، و(ساجٍ)، و(حديدٍ): كلُّ واحدٍ منها مضافٌ إليه، فيكون مخفوضًا.

والإضافة على تقديرِ (من)؛ أي: (هَٰذَا ثوبٌ من خزٍّ)، و(بابٌ من ساجٍ)، و(خاتَمٌ من حديدٍ).

وبقي معنًى آخر للإضافة – هو ثالثها – ذكره جماعةٌ من النُّحاة، وهي: أن تكون في معنى (في)؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ:٣٣]؛ فتقدير الآية: (مكرٌ في اللَّيل والنَّهار).

وما لا يصلح فيه أحد النَّوعين الأخيرين – وهو التَّقدير بـ(من) و(في) – فيكون التَّقدير فيه بـ(اللَّام)، فالأصل في الإضافة أنَّها تُقدَّر بـ(اللَّام).

والنَّوع الثالث من المخفوضات: مخفوضٌ بالتَّبعيَّة لمخفوضٍ.

والتَّوابع أربعةٌ: النَّعت، والبدل، والعطف، والتَّوكيد.

وبه تعلم أنَّ **المخفوضات نوعان:**

أحدهما: مخفوضٌ مستقلٌّ؛ وهو: المخفوض بالحرف، والمخفوض بالإضافة.

والآخر: مخفوضٌ تابعٌ؛ وهو: النَّعت، والبدل، والعطف، والتَّوكيد.

وبهَٰذَا نكون بحمد قد فرغنا من هَٰذَا الكتاب.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي مَجْلِسين
آخِرُهما صَبَاح السَّبْتِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ
سَنَةَ ستٍّ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعمِائَةِ وَالأَلْفِ
فِي المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِمَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ



۞للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛ يرجىٰ المراسلة علىٰ بريد: Abdellahdj٢٤@gmail.com